ADNIC

شركة أبوظبي الوطنية للتأمين

تأمينٌ تَعتَمدُ عَليهِ

التقرير السنوي 2010

أهلاً وسهلاً

لقد تحمل قطاع التأمين عبئاً كبيراً خلال هذه السنين المنصرمة، ومع ذلك هنالك منّا من وقف شامخاً كالمنارة ليضيء الطريق تجاه مستقبل يقين، ولقد كان هذا التفاني في تحقيق الاستقرار الذي أبقى شركة أبوظبي الوطنية للتأمين مؤسسة مبنية على أسس متينة في هذا القطاع.

وها نحن نعتلي كالمنارة، نقف بكل فخر اليوم ليس فقط كرمز للموثوقية فحسب بل كشهادة لنمو مربح ومستديم.
والآن وبقدوم سنة جديدة، نود أن نشارككم ثمار عملنا للعام 2010.

آملين بأن يرشدنا التفاني، والنزاهة، والإبداع في عملنا إلى الأمام.

2010 ADNC التقرير المالي

المغفور له بإذن الله

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

تغمده الله بواسع رحمته

أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة

منارة للضوء توجهنا
نحو الاستقرار

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولي عهد أبوظبي

2010 ADNIC التقرير المالي

جدول المحتويات

الفكرة وراء شعار الشركة 1

التوسع الجغرافي للشركة 2

أعضاء مجلس الإدارة 3

كلمة مجلس الإدارة 5

كلمة الرئيس التنفيذي 7

فريق شركتنا 9

نبذة عن شركتنا 11

رؤيتنا 13

مهمتنا 14

قيمنا الراسخة 15

ركائزنا الإستراتيجية 18

مركزنا العالمي 19

التوسع في شراكاتنا 21

مركزنا المالي القوي 22

حوكمة الشركات 23

التزامنا المؤسسي تجاه المجتمع 25

أنشطتنا المجتمعية 26

التقرير المالي 27

مكاتب شركة أبوظبي الوطنية للتأمين 86

الفكرة وراء شعار شركة أبوظبي الوطنية للتأمين

جاء قرار تحديث شعار شركة أبوظبي الوطنية للتأمين (ADNIC) استجابة للسوق التنافسي المتزايد وكجزء من إستراتيجية الشركة الكلي الذي يهدف إلى الحفاظ على مركز الشركة الريادي في عصر يتسم بالتغير المستمر.

منذ بداياتها عام 1972، سعت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين لتكون الشركة الرائدة في تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، كما تمكنا من بناء سمعة عُرفنا من خلالها بأننا نقدم «تأمينٌ تعتمد عليه»، ونعمل في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين باستمرار على تطوير وتحسين مستوى خدماتنا ومنتجاتنا لتلبية متطلبات السوق العالمي الديناميكي، ومن هنا تمثل علامتنا التجارية رمزاً لالتزامنا في توفير الأفضل دائماً لعملائنا.

يعكس الشكل الجديد لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين مبادئ تأسيسنا المتمحورة حول الموثوقية والعمل المحترف، ويؤكد على استمراريتنا في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات ذات الجودة العالية، وكذلك قدرتنا على تطويع 39 عاماً من الخبرة في خدمة مجال عملنا، أما شعارنا الجديد فهو خير دليل على إدراكنا العميق لروح العصر، بينما نحافظ في جوهرنا على التزامنا وإسهاماتنا الفاعلة في تطوير هذا القطاع الهام في دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما المحرك الفاعل في هذه المنظومة، فهم فريق من المحترفين القادرين على تلبية كافة متطلبات عملائنا المحليين والدوليين بمنتهى الدقة والسرعة، مستفيدين من تطبيق أحدث تقنيات الاتصالات الحديثة وتقنيات نظم المعلومات.

التوسع الجغرافي لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين

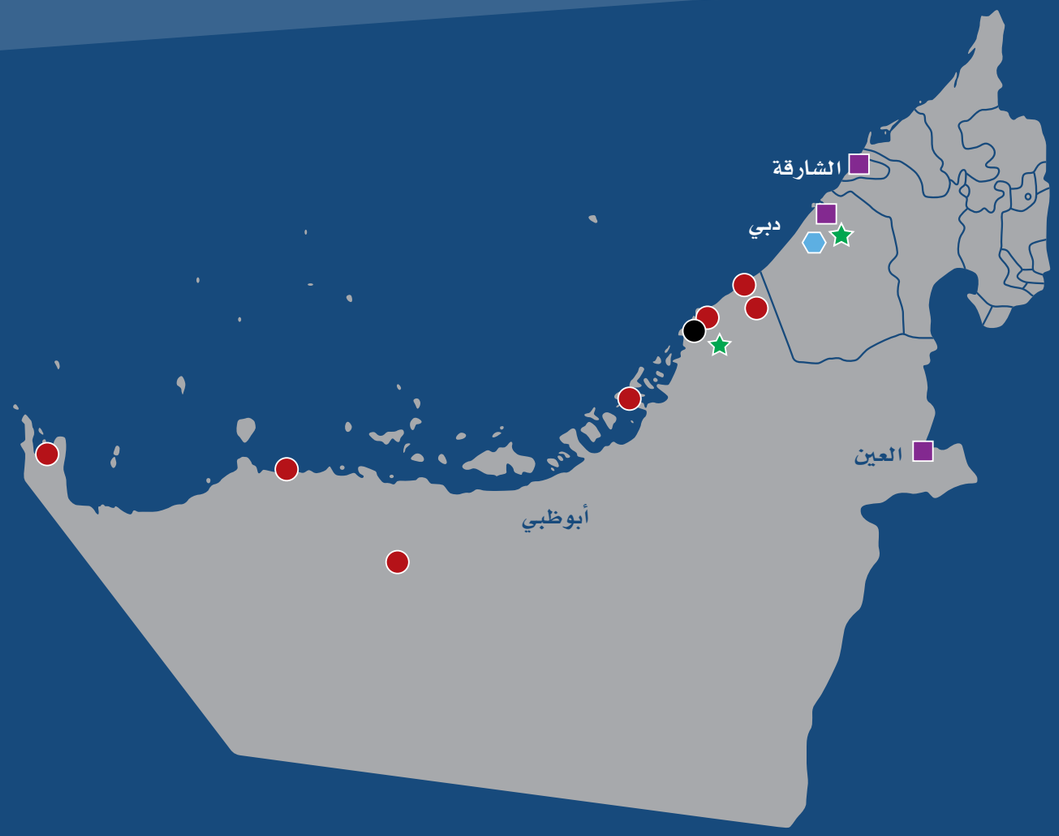

- المكتب الرئيسي
- المكاتب التابعة
- الفروع الموجودة
- الفروع الجديدة
- وكالة خدمات اكتتاب الأخطار-الشرق الأوسط (URSME) مركز دبي المالي الدولي (DIFC)

أعضاء مجلس إدارة
شركة أبوظبي الوطنية للتأمين

الشيخ ذياب بن طحنون آل نهيان

الشيخ محمد بن سيف بن محمد آل نهيان

سعادة أحمد علي الصايغ

السيد غانم بن علي بن حمودة

السيد سلطان بن راشد الظاهري

السيد محمد عبد العزيز ربيع المهيري

السيد خليفة سلطان أحمد السويدي

السيد عبدالله بن خلف العتيبة

كلمة مجلس الإدارة
لمساهمينا

السادة والسيدات مساهمي شركة أبوظبي الوطنية للتأمين (ADNIC) تحية طيبة وبعد،

نيابة عن مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين (ADNIC)، يسرنا أن نقدم التقرير السنوي الثامن والثلاثين مصحوباً بتقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2010.

كان أداء دولة الإمارات العربية المتحدة بمثابة النموذج الإقليمي الذي يُعتد به، وذلك بسبب ردود الفعل الاستباقية الفورية والحِكمة البالغة في معالجةِ الامور التي استجدت بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية. ونتيجة لذلك، فإن إطار الخدمات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة فيما يتعلق بقطاع التأمين أبدى مرونة واضحة ومصداقية في خِضَم هذه الدورة الاقتصادية الصعبة.

لقد جسدت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين دائماً ومن خلال أدائها تلك السمات التي تطورت على مدار التسعة والثلاثين عاماً الماضية. ونحن لا نزال على ثقة تامة بأن هذا التركيز على المصداقية سيساعد الشركة للمضي قدماً عبر الدورات الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

نحن نرحب بالمبادرة الأخيرة التي اتخذتها هيئة التأمين بتوجيه من حكومة الإمارات العربية المتحدة لإصدار مسودة لوائح بأنظمة جديدة لتحسين أداء قطاع التأمين. إن هذه الخطوة ستضمن توفير إطار تنظيمي قوي لشركات التأمين بهدف الحفاظ على قوة أداء صناعة التأمين وزيادة ثقة المستهلكين ورضاهم.

إن هذه الأنظمة الجديدة ستوفر أيضاً مستوى ملائم من الحماية لحاملي وثائق التأمين من خلال إدخال نظام كفاية هامش الملاءة المالية، وتخصيص الأصول، والشفافية إضافةً إلى توحيد المقاييس في قطاع التأمين.

إن شركة أبوظبي الوطنية للتأمين كونها لاعب رائد في سوق التأمين تؤيد جهود هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تقوم في الوقتِ نفسُه بدورٍ نشط عن طريق المشاركة في صياغة تلك الأنظمة من خلال تقديم الاقتراحات البناءة للهيئة لمساعدتها في إضفاء الطابع الرسمي لمسودة مشروع اللوائح وأنظمة قطاع التأمين بالدولة.

إن النمو المربح الذي حققته الشركة خلال العام قد تم بالرغم من ازدياد مستوى المنافسة في قطاع التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة سواءً كان ذلك من المشاركين المحليين أوالعالميين. لذا يسرُّ مجلس الإدارة أن يعبر عن رضاه تجاه تلك الخُطى المنظمة والمنهجية التي اتبعتها الشركة في سعيها لإظهار قدرتها على قيادة قطاع التأمين في سوقنا المحلي. إن النتائج التي تم تحقيقها سوف تستمر في التحسن تدريجياً خاصة وأن فريق الإدارة حريصٌ كلّ الحرص على الإستمرار في توظيف الزخم والطاقة التي تم تجسيدها خلال عام 2010.

إن مجلس الإدارة، نيابة عن مساهمي وإدارة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين، يعبر عن خالص تقديرِه وامتنانه لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبوظبي، وإلى سمو ولي عهده الأمين الشيخ محمد بن زايد آل نهيان على دعمهما المتواصل وتشجيعهما اللامحدود للشركة خاصة وقطاع الأعمال بشكلٍ عام.

كما أن مجلس الإدارة الشركة يعبر أيضاً عن تقديرِه وشكرِه لمساهمي وعملاء الشركة ولكافة شركائها في العمل على ثقتهم ودعمهم المتواصِلَين، ولإدارة الشركة وموظفيها لحرصهم على أن تبقى (ADNIC) دائماً هي «المؤمِّن الذي يُعتمد عليه».

خليفة محمد الكندي

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

في الوقت الذي نحرص فيه على تقييم إنجازاتنا خلال العام المنصرم وتطلعاتنا للعام القادم، يتجلى لنا بوضوح كيف أن شركة أبوظبي الوطنية للتأمين (ADNIC) خطت خطوات كبيرة إلى الأمام في رحلة «التطور المتسارع». إن ذلك هو أفضل الأمثلة التي تَجسّدَ من خلالها ما تم إحرازه من تقدم مُطرد من حيث وضعنا المالي في السوق والتركيز على التحديث والتوسع في شبكة التوزيع من خلال فروع الشركة ووسطاء التأمين وإنشاء إدارة لتطوير الأعمال وكذلك قسم متخصص في إدارة علاقات العملاء، هذا بالإضافة إلى مواصلةِ العمل على تعزيز خدمات العملاء سواء كان ذلك عن طريق مركز الاتصال بعملاء الشركة أو عن طريق الخدمات المباشرة لمن يترددون على مكاتبها وفروعها.

لقد حققت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين نتائج باهرة في أعمال الاكتتاب بمخاطر التأمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، مدفوعة إلى حد كبير بتوجهاتها نحو التركيز على الابتكار المتجدد في عروضنا من منتجات التأمين ومن خلال شركائنا من وسطاء التأمين، إضافةً إلى القدرة الفائقة على إدارة الاستثمارات والمخاطر والتقدم المستمر نحو التطبيق الأفضل لنموذج الشراكة في محورية خدمة العميل.

كما حققت الشركة النمو المستهدف في دخلها من إجمالي الأقساط المكتتبة والذي بلغ 14,1 % ليصل إلى 1,77 مليار درهم مقابل 1,55 مليار درهم في عام 2009 حيث تم ذلك بفضل التوسع في منتجات المستهلك وفي شبكة التوزيع خاصة قناة وسطاء التأمين، إلى جانب الدعم المستمر من الوسطاء وشركائنا في العمل مما أدى إلى المحافظة على نسبة مرتفعة من قدرة الشركة على الإحتفاظ بعملائها الاستراتيجيين بنسبة 92%. إن تلك الجهود مجتمعةً قد أسفرت عن تحقيق أرباح في أعمال الاكتتاب بلغت 222 مليون درهم خلال عام 2010 بالرغم من الجهود التي بذلتها الشركة من أجل التكيف في طريقة احتساب المخصصات الفنية مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

ولقد أدى دفع الشركة في توجهها نحو زيادة نسبة الاحتفاظ بمخاطر الاكتتاب مستفيدةً من قدرتها على تقبل المخاطر إلى تعزيز زيادة في نسبة الأقساط المحتفظ بها والتي بلغت41.1% في 2010 مقارنة بنسبة 39.4% في عام 2009.

وفي الوقت الذي لا زالت الشركة مستمرة في تطبيق كافة السياسات والأساليب المحاسبية المعترف بها عالمياً بما يتفق مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، فقد تمكنت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين من تحقيق أرباحاً صافية قدرها 142 مليون درهم خلال عام 2010، كما تمكنت أيضاً من الاستمرار في زيادة تعزيز مركزها المالي. ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع صافي دخل الشركة من الاستثمارات إلى 67 مليون درهم خلال 2010 مقارنة بخسارة قدرها 88 مليون درهم في عام 2009.

تمكنت الشركة من الحفاظ على حقوق المساهمين حيث بلغت 2.05 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2010 مقابل 2.03 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2009، كما ارتفع العائد على السهم العادي من أرباح عام 2010 مبلغ 0.38 درهم للسهم مقارنة بمبلغ 0.14 درهم من أرباح العام الماضي، وهي زيادة بنسبة 171%.

لقد حافظت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين على موقف قوي للغاية من حيث السيولة مع وجود ما يزيد عن 1.2 مليار درهم نقداً في حساباتها المصرفية كما في 31 ديسمبر 2010، وذلك بنفس القوة التي كانت عليها كما في 31 ديسمبر 2009. نحن فخورون بأن (ADNIC) كونها شركة تأمين وطنية تحتفظ بأرصدتها النقدية لدى المصارف الوطنية الرائدة بدولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يتماشى مع التزامنا الدائم في المشاركة بدعم الإقتصاد الوطني.

ونتيجة للتغييرات التنظيمية التي تشهدها الشركة حالياً ومدى قدرتنا على الحفاظ على قوتنا المالية، فقد تم اختيار (ADNIC) وللسنة الثانية على التوالي بمنحها مسمى "شركة التأمين للشرق الأوسط لعام 2010" من قبل مجلة العالم المالية في لندن في شهر أكتوبر عام 2010. وعلاوة على ذلك، وخلال نفس العام تم التأكيد من قبل وكالة التصنيف العالمية "ستاندر أند بورز S&P" على تصنيف متانة القوة المالية لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين بدرجة (A-) قوي مع تعديل إلى الأفضل بشأن توقعاتها المستقبلية من درجة مستقر إلى درجة إيجابي، حيث يأتي ذلك مباشرةً بعد قيام وكالة "أيه أم بست A.M. Best" العالمية بتصنيف المتانة المالية لشركتنا بدرجة (A ممتاز) وكذلك التصنيف الائتماني للمُصدر (ICR) بدرجة "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة لكِلى التصنيفين. إن هذه الاعترافات العالمية ما هي إلا دليل آخر على أن إستراتيجيتنا في العمل تسير بالاتجاه الصحيح.

سوف يشهد عام 2011 المزيد من الازدهار في نشاط شركة أبوظبي الوطنية للتأمين من خلال المزيد من التوسع في شبكة التوزيع من الفروع ووسطاء التأمين ومن خلال تقديم المنتجات التأمينية المبتكرة. إن التوسع في شبكة فروعنا في دبي ونفوذنا من خلال شراكتنا مع شركة تالبوت للاكتتاب (لويدز بالمملكة المتحدة) ومقرها مركز دبي المالي العالمي (DIFC) قد وفر لنا فرص قيمة للتوسع التي سوف تعود بالنفع الدائم على عملائنا وشركائنا بالعمل ووسطاء التأمين.

نحن نعول على المناخ الاقتصادي الذي ساد في عام 2010 لتعزيز كوادرنا وعملياتنا ومنتجاتنا وخدماتنا، بينما ننتقل بمفهومنا تدريجيا نحو التقدم المستمر في الأداء. كما أننا لا نزال على ثقة في قدرة شركتنا على الوفاء بوعدها نتيجة لقدراتنا المالية والبشرية، والخبرة الإدارية، والتركيز على الحلول التأمينية عالية الجودة ودعم من الإدارة الفعالة لتسوية المطالبات وخدمة العملاء.

بالنيابة عن المؤمّن الذي تثقون به، نشكركم على دعمكم اللامتناه وثقتكم الغالية طوال عام 2010.

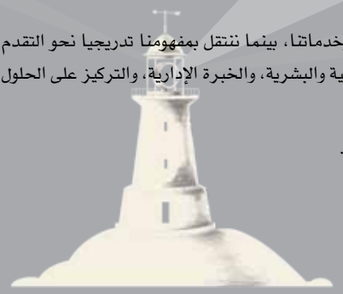

وليد صيداني

الرئيس التنفيذي

فريق شركتنا

من اليمين إلى اليسار

أحمد إدريس، نائب الرئيس التنفيذي – القطاع غير البحري – الاكتتاب والمطالبات

سمير عبد الأحد، نائب الرئيس التنفيذي – القطاع البحري والطيران – الاكتتاب والمطالبات

من اليمين إلى اليسار

حسين سمارة، رئيس تقنية المعلومات

علاء فارس، رئيس المالية

شيخ أحمد، رئيس التوزيع

جلال الخالد، رئيس الموارد البشرية

ساورب ساران، رئيس الخدمات

بنجامين جراهام، رئيس إدارة المخاطر

الصف الخلفي – من اليمين إلى اليسار

أتادا فينكاتا موريثي، نائب رئيس المطالبات – قسم مطالبات تأمين المسؤوليات، والحياة، والهندسة

عزمي أبو رمضان، نائب رئيس المالية – قسم الحسابات الدائنة، والحسابات العامة، والتقارير القانونية والنظامية

حمد خان، نائب رئيس المالية – قسم الاستثمار، وإدارة الأداء، والذمم المدينة

الأزهر شرف الدين، رئيس قسم إعادة التأمين

جوغال مادان، نائب رئيس الاكتتاب – قسم تأمين الممتلكات والطاقة البرية

مازن اللبدي، رئيس المطالبات – دائرة المطالبات القطاع غير البحري

أدريان ألكسندر، نائب رئيس المطالبات – قسم مطالبات تأمين الممتلكات، والطاقة البرية، والأموال

ساي سوبرامانيان، مدير أول قسم إدارة المشاريع

الصف الأمامي – من اليمين إلى اليسار

موهان بينات، رئيس الاكتتاب – دائرة التأمين البحري والطيران والطاقة البحرية

ك. أ. توماس، نائب رئيس المطالبات – دائرة مطالبات التأمين البحري، والطيران، الطاقة البحرية

إسلام صديقي، رئيس المطالبات – دائرة مطالبات التأمين البحري والطيران والطاقة البحرية

طارق زيتون، رئيس الاكتتاب – دائرة التأمين غير البحري – تأمين الممتلكات والطاقة البرية والحياة والطبي والسيارات

سرينيفاسان فايديانااثان، نائب رئيس الاكتتاب – قسم تأمين المسؤوليات والأموال

هيما بادمانابهان، نائب رئيس الاكتتاب – قسم التأمين الهندسي والإنشائي

من اليمين إلى اليسار

سوريش جاناتاليكا، مدير فرع دبي (شارع الشيخ زايد)

فاروق عبد القادر، مدير تنفيذي لأفرع دبي والإمارات الشمالية

محمد البيتم، مدير فرع الشارقة

بسام جبيلي، مدير فرع العين

نبذة عن شركتنا

شركة أبوظبي الوطنية للتأمين هي شركة مساهمة عامة تأسست في أبوظبي–الإمارات العربية المتحدة في عام 1972 كشركة تأمين متكاملة تقدم جميع أنواع التأمين.

منذ تأسسها، سعت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين لتكون الشركة الرائدة في قطاع التأمين التي تقدم خدمات ومنتجات تأمينية عالية الجودة وبأسعار معقولة، وأن تكون شركة رائدة في تقديم الحلول الاكتتابية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي تمكنت من إثبات نفسها وبناء سمعة طيبة على أنها شركة تأمين تعتمد عليه.

عبر تاريخها الممتد لسنوات عديدة في سوق التأمين، شهدت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين نمواً مستمراً في جميع مجالات قطاع التأمين مصحوبة بميزانية عمومية ونتائج مالية قوية مما يصنفنا دائماً من الأفضل في قطاع التامين، كما مكّننا مركزنا المالي القوي المدعوم بحماية أفضل شركات إعادة التأمين من الحفاظ على التزاماتنا تجاه عملائنا وشركائنا على المدى القصير والطويل. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بفضل كوادرنا المتميزة من ذوي الخبرة في مجال التأمين تمكّنا من تلبية احتياجات عملائنا المتنوعة كلٌ حسب متطلباته والحصول على رضاهم الكامل.

بينما تحقق شركة أبوظبي الوطنية للتأمين نتائج باهرة باستمرار، تقوم اللجنة المختصة بتطوير المنتجات بابتكار منتجات جديدة دوماً تلبي متطلبات عملائها، ويتم ذلك من خلال استثمارها المستمر في التكنولوجيا المبتكرة ودراسة السوق عن كثب والذي يساعد الشركة في إدراك احتياجات العميل.

رؤيتنا

أن نكون شركة تأمين رائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مهمتنا

تلبية متطلبات عملائنا عبر تقديم حلول تأمينية بديلة، إقليمية وعالمية تعمل على المحافظة على مستوى أفضل لمعيشتهم وتساعدهم على التفوق في مساعي أعمالهم.

قيمنا الراسخة

نفتخر في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بالعمل وفق قيمنا الراسخة عندما نتعامل مع مساهمينا وشركائنا وعملائنا وموظفينا، وتعتبر القيم التالية جزءاً لا يتجزأ من الطريقة التي نعمل بها ونتواصل من خلالها مع أصحاب المصالح.

ركائزنا الاستراتيجية

تعتمد استراتيجية إدارتنا لأعمالنا على سبع ركائز أساسية تساعدنا في الحفاظ على تعهداتنا والوفاء بوعودنا كشريك التأمين الذي تعتمد عليه.

خدمة العملاء

لضمان كفاءة جميع تعاملاتنا معكم.

توزيع

منتجاتنا وخدماتنا أينما كنتم.

البيئة المثالية للموظفين

في قطاع التأمين.

توسيع

مجموعة منتجاتنا وخدماتنا.

الابتكار والتقنية

لضمان تقديم الحلول على نحو فعّال.

تحديث

منهجنا ومرافقنا وبنيتنا التحتية.

تطوير المنتجات

لضمان ابتكار الحلول التي تلبي المتطلبات المتغيرة لأعمالكم.

مركزنا العالمي

إن تلقي الجوائز وشهادات التقدير هو مؤشّر إضافي على مدى استقرار وتطور شركة أبوظبي الوطنية للتأمين إضافة إلى التزامنا بأعلى المعايير.
فكل عام، تثبت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين استقرارها ومركزها المالي القوي من خلال حصولها على إقرارات عالمية من مؤسسات مرموقة مثل ستاندرد آند بورز (S&P) وشركة أي أم بست (A.M. Best) ومجلة ورلد فاينانس (World Finance Magazine).

تصنيف مركزنا المالي القوي

ستاندرد آند بورز (S&P)

في عام 2010 أعادت ستاندرد آند بورز تأكيد متانة قدرتنا المالية بتصنيفنا (-A قوي) مع صعود في النظرة المستقبلية من درجة (مستقر) إلى درجة (إيجابي).

أي أم بست (A.M. Best)

في عام 2010 منحتنا شركة أي أم بست تصنيفاً بدرجة (A) (ممتاز) لقدرتنا المالية وتصنيف ائتماني (ICR) بدرجة (A) مع نظرة مستقرة لكلا التصنيفين في المستقبل.

الجوائز العالمية

جائزة ورلد فاينانس للتأمين

- أفضل شركة تأمين في الشرق الأوسط لعام 2009
- أفضل شركة تأمين في الشرق الأوسط لعام 2010

التوسُّع في شراكاتنا

تسعى شركة أبوظبي الوطنية للتأمين دائماً إلى توسعة نطاق أعمالها عبر بناء علاقات مثمرة مع شركائها سواءً من الشركات المحلية أو العالمية، حيث تعود فائدة هذه الشراكات بالنفع على مساهمينا وعملائنا.

لقد وسعنا أعمالنا في قطاع التأمين التجاري عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإنشاء وكالة خدمات اكتتاب الأخطار – الشرق الأوسط ومقرها المركز المالي العالمي في دبي، وذلك بالشراكة مع شركة URSME تالبوت المحدودة.

كما عقدنا شراكة أخرى في المنتجات التأمينية مع شركة فانبريدا العالمية (Vanbreda International NV) الأمر الذي منحنا فرصة قوية لتوفير منتج فريد من نوعه للتأمين الصحي الدولي تحت اسم «شفا» الذي يوفر لعملائه مظلة تأمين صحي دولية عبر العالم.

مركزنا المالي القوي

انطلاقاً من عملنا في الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1972، نحتل مركزاً قوياً وتنافسياً من بين الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية بحصة سوقية تبلغ 16%، بالإضافة إلى رأس مالنا الحالي البالغ 375,000,000 (ثلاث مائة وخمسة وسبعون مليون درهماً إماراتياً).

كما منحنا مركزنا المالي القوي والتزامنا تجاه عملائنا على المدى الطويل الفرصة لريادة أغلب المشاريع الضخمة في الإمارات العربية المتحدة، وفي ذات الوقت تقديم حلولاً مناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإضافة إلى عملائنا الأفراد.

حوكمة الشركات

تدرك شركة أبوظبي الوطنية للتأمين جيداً مدى أهمية حجم مسؤوليتها تجاه المساهمين والموظفين والشركاء والعملاء في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتعتقد شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على تحقيق الالتزام الإداري لتقديم قيمة مضافة للمساهمين من خلال تحديد وتنفيذ أهداف إستراتيجية وعملية مناسبة. وكما هو متعارف عليه في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي دول مجلس التعاون الخليجي، تطرح حوكمة المؤسسات الجيدة إطار عمل متوازن لمجلس الإدارة ولجانه وكذلك لقيادة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين وذلك ليتمكنوا من تحقيق مصالح الشركة بفاعلية.

تحافظ شركة أبوظبي الوطنية للتأمين على أعلى معايير الشفافية والمساءلة في شتى ممارساتها الإدارية، حيث ندرك بأنه من الضروري تحمّل هذه المسؤولية تجاه مساهمينا والمجتمع معاً. ومن هذا المنطلق، تطبق وتراقب شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أهدافها وإستراتيجياتها وإجراءاتها التي تتوافق مع مسؤوليتها القانونية والأخلاقية، فهذه هي الطريقة التي نعمل بها على ترسيخ أجود مبادئ وممارسات حوكمة الشركات في أعمالنا.

لقد أسّس مجلس الإدارة ثلاث لجان دائمة من المستوى الإداري للمساعدة على تنفيذ وظائفها ومنحنا لتلك اللجان الصلاحية والثقة لممارسة مسؤولياتها وتطبيق الحلول التي يتقدم بها مجلس الإدارة:

- **لجنة التدقيق:**

الشيخ ذياب بن طحنون آل نهيان ـ رئيس اللجنة

خليفة سلطان أحمد السويدي ـ عضو

عمر لياقت ـ عضو مستقل

عزمي أبو رمضان ـ أمين سر اللجنة

- **لجنة التعويضات والترشيحات:**

الشيخ محمد بن سيف آل نهيان ـ رئيس اللجنة

سعادة أحمد الصايغ ـ عضو

محمد عبد العزيز ربيع المهيري ـ عضو

عبدالله بن خلف العتيبة ـ عضو

- **اللجنة الاستثمارية**

سعادة خليفة محمد الكندي ـ رئيس اللجنة

سلطان بن راشد – عضو

عبدالله بن خلف – عضو

ديفيد بيو ـ عضو

وليد صيداني ـ عضو

حمد خان ـ عضو

عصمت طه ـ أمين سر اللجنة

كما أسّست شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ثلاث لجان دائمة من المستوى التنفيذي للمساعدة على تنفيذ وظائفها وتم منح تلك اللجان كذلك الصلاحية والثقة لممارسة مسؤولياتها لمساعدة الشركة في تطبيق القرارات الصادرة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

لجنة إدارة المخاطر

تم تأسيس لجنة إدارة المخاطر لمساعدة إدارة الشركة العليا على إصدار قرارات مدروسة تتعلق بالمخاطر وإعفاء الرئيس التنفيذي من المسؤوليات المتعلقة بحوكمة الشركات، ولهذه اللجنة إدارة مباشرة ومسؤولة عن المواضيع ذات العلاقة بإدارة المخاطر ومكافحة التزوير واستمرارية العمل الإداري بالإضافة إلى مهمات أخرى.

لقد مُنحت لجنة إدارة المخاطر الصلاحيات التالية:

- تطوير بيئة مؤسسية تعي بالمخاطر وتقوم بإدارتها تلقائياً
- تحديث وتطوير إدارة المخاطر التي توفر خططاً شاملة ودقيقة لكافة المخاطر المحددة والأنشطة ذات العلاقة
- التأكيد على أن إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية

تتكون لجنة إدارة المخاطر من ممثلين من الإدارة العليا من مختلف أقسام الشركة الملمين بماهية إدارة المخاطر ودورها ضمن الشركة وقطاع التأمين، ويترأس اللجنة رئيس الشركة التنفيذي ويدير دفتها قسم إدارة المخاطر.

لجنة ADNIC*city* الاجتماعية

تتميز بيئة العمل في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بالتغير المستمر والتنوع المتزايد، كما أن نجاح العمل ورضا الموظف يعتمد على مقدرتنا على إدارة هذا التغيير ودمجه ضمن عوامل التنوع. لذا، يعد تحقيق التوازن بين الحياة العملية والاجتماعية أمراً ضرورياً لمواجهة هذا التحدي.

تعد لجنة ADNIC*city* الاجتماعية بادرة لترسيخ العلاقات بين الموظفين، بحيث تأخذ في الاعتبار تحقيق التوازن بين الحياة العملية والحياة الاجتماعية والتوافق بينهما لصالح الموظفين، بالإضافة إلى قدرة اللجنة على إطلاق مبادرات عديدة تمنح الموظفين الفرصة للالتقاء خارج نطاق العمل والتعارف اجتماعياً عبر برامج وأنشطة اجتماعية وصحية توعوية متنوعة لتكون الشركة المفضلة للعمل ضمن شركات قطاع التأمين.

وتتكون هذه اللجنة من أربعة عشر متطوعاً من مختلف الثقافات والمهارات والإمكانيات من أقسام متعددة في الشركة، وهم مستعدين وقادرين على الاستماع لموظفي الشركة في أي وقت وفي أي مكان.

لجنة ADNIC لابتكار المنتجات

تتكون لجنة ADNIC لابتكار المنتجات (APIC)، والتي تجتمع في منتدى رسمي، من مجموعة مختارة من مختلف أقسام الشركة الذي تم تخويلهم للقيام بالمهام التالية:

- البحث عن منتجات تأمينية جديدة واقتراحها ليتم تطويرها
- جمع المعلومات عن السوق فيما يتعلق بالمنتجات المنافسة والتوجهات السوقية الحالية
- تحليل واقتراح التعديلات (الملاحق) والعروض الخاصة على المنتجات الحالية
- التأكد من أن جميع منتجات شركة أبوظبي الوطنية للتأمين تتماشى مع أفضل الممارسات ذات العلاقة بمنتج تم طرحه سلفاً

يترأس اللجنة رئيس قسم التوزيع وللجنة أهداف تتماشى مع مبدأ (SMART) المتمثلة بأهداف محددة يمكن قياسها والوصول لها وتكون ذات علاقة وتطبق ضمن إطار زمني محدد. ولقد قامت اللجنة مؤخراً بإعادة النظر في عملية تطوير المنتجات وتحديثها، حيث سيتم تطبيق هذه التعديلات على جميع المنتجات المطورة في المستقبل.

اهتمامنا بمبدأ الشفافية ودافعنا المستمر لتحسين إجراءات حوكمة الشركات مكّننا من إصدار تقرير خاص بحوكمة الشركات تم نشره عام 2010.

التزامنا المؤسسي تجاه المجتمع

فلسفتنا المؤسسية مبنية على أساس الالتزام بتحسين والارتقاء بجودة الحياة المعيشية في مجتمعنا، لذا نسعى دائماً في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين إلى لعب دور فعّال كشركة رئيسة ومساهم هام للمؤسسات الخيرية.

ففي عام 2010 ساهمنا وشاركنا في عدد من الفعاليات المجتمعية عبر الدولة من خلال تقديم الدعم والمساعدات اللازمة وإرسال موظفينا للمشاركة في تلك الفعاليات.

- **حملة التبرع بالدم السنوية**
- **سباق تيري فوكس لمكافحة مرض السرطان**

حملة التبرع بالدم السنوية

سباق تيري فوكس لمكافحة مرض السرطان

أنشطتنا المجتمعية ـ التوازن بين الحياة العملية والحياة الاجتماعية

تدرك شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أهمية تحقيق التوازن بين الحياة العملية والحياة الاجتماعية، وعليه أسسنا لجنة اجتماعية تدعى ADNIC*ity*، تهدف إلى تحقيق التوازن في حياة موظفينا العملية والاجتماعية من خلال توفير الفرصة لهم ولعائلاتهم للانخراط في أنشطة اجتماعية مختلفة.

أسست لجنة ADNIC*ity* لترسيخ العلاقات بيننا وبين موظفي شركتنا، مما يساعدنا لنكون الشركة المفضلة للعمل والاختيار الأول ضمن الشركات الأخرى في قطاع التأمين.

- **يوم العائلة السنوي**
- **الإفطار الرمضاني السنوي**
- **يوم الصحة في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين**
- **مباريات أسبوعية لكرة القدم**
- **فريق الكريكت**

يوم العائلة السنوي

مباريات أسبوعية لكرة القدم

الإفطار الرمضاني السنوي

فريق الكريكت

يوم الصحة في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين

التقرير المالي

الارتقاء بالنجاح لمستويات أعلى

النمو في الإيرادات من الأقساط (بملايين الدراهم)

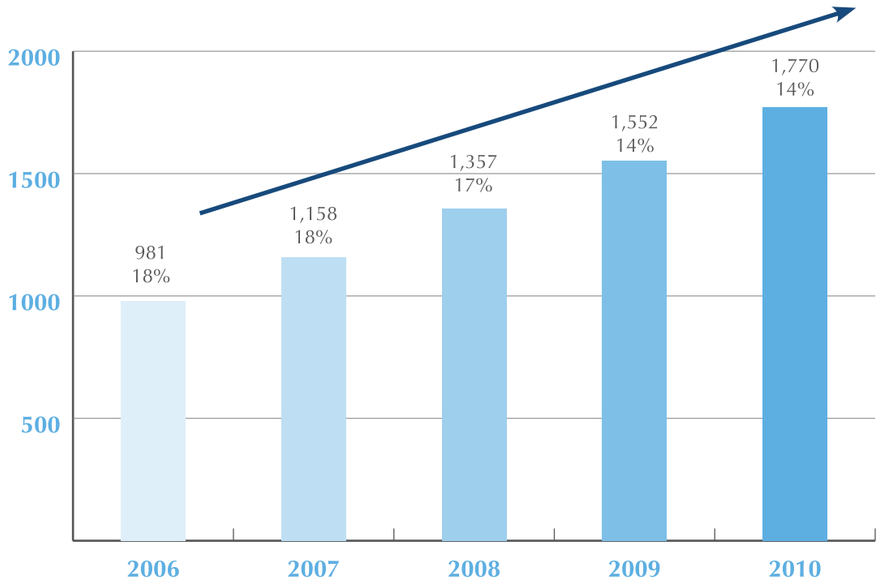

معدل الاحتفاظ

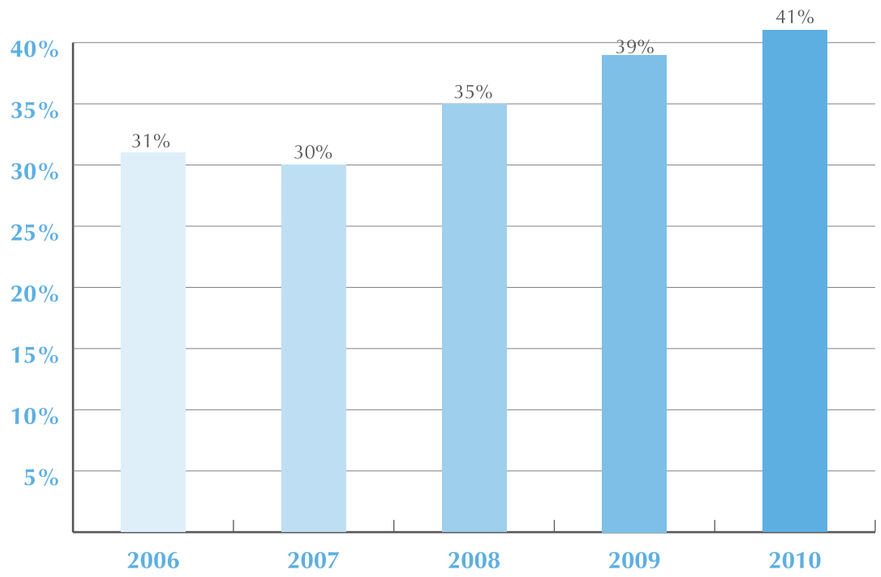

صافي إيرادات التأمين (بآلاف الدراهم)

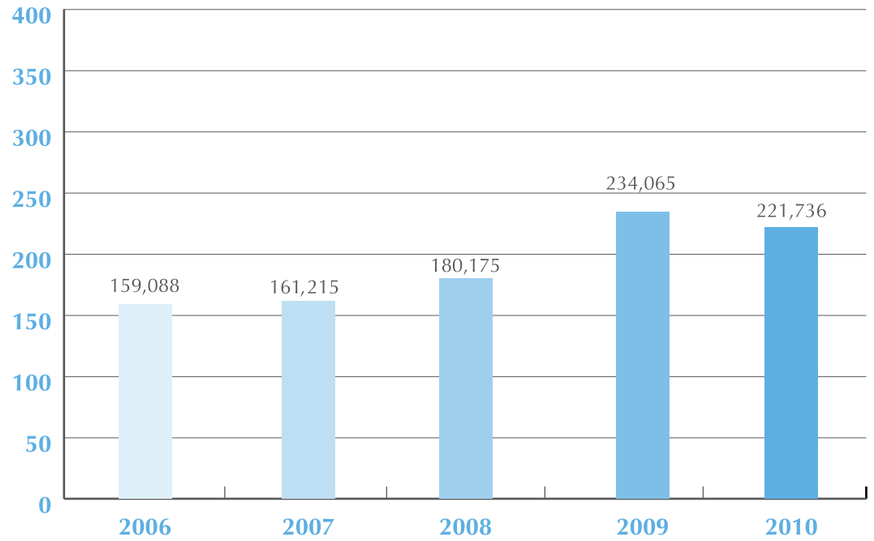

صافي أرباح السنة (بآلاف الدراهم)

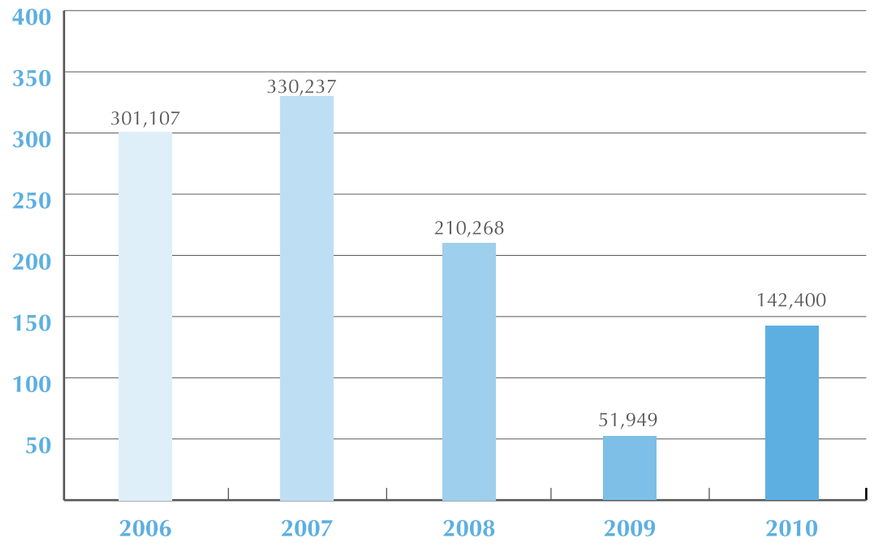

موقف السيولة (على أساس إجمالي)

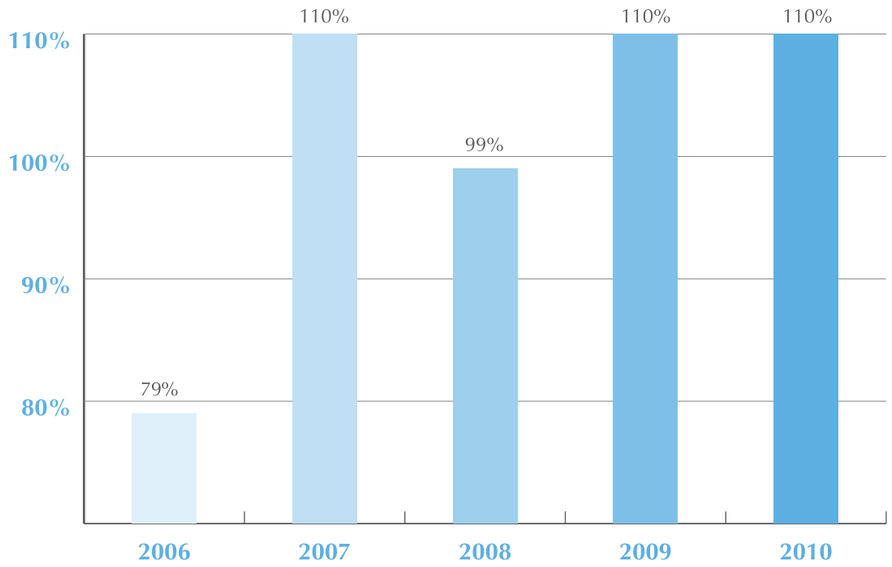

إجمالي الموجودات (بآلاف الدراهم)

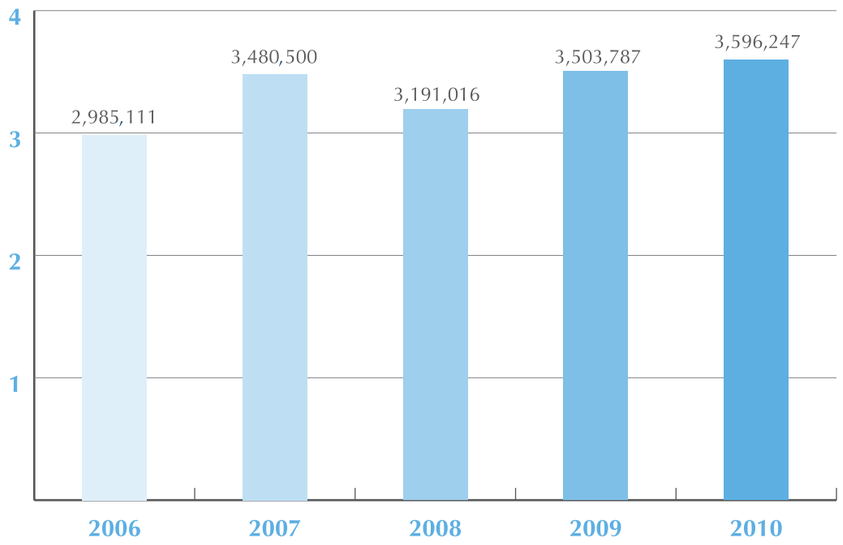

إجمالي حقوق الملكية (بآلاف الدراهم)

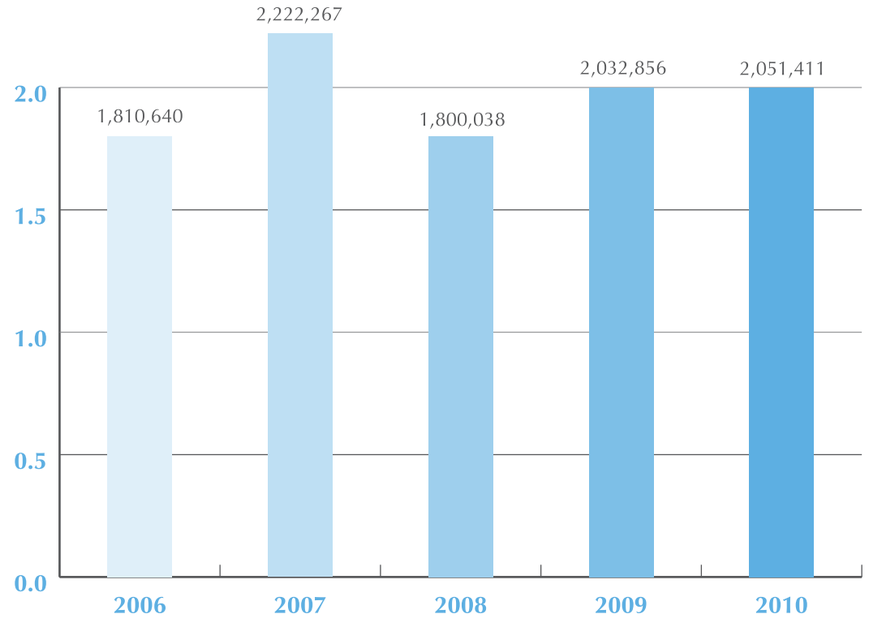

إجمالي المخصصات الفنية (بآلاف الدراهم)

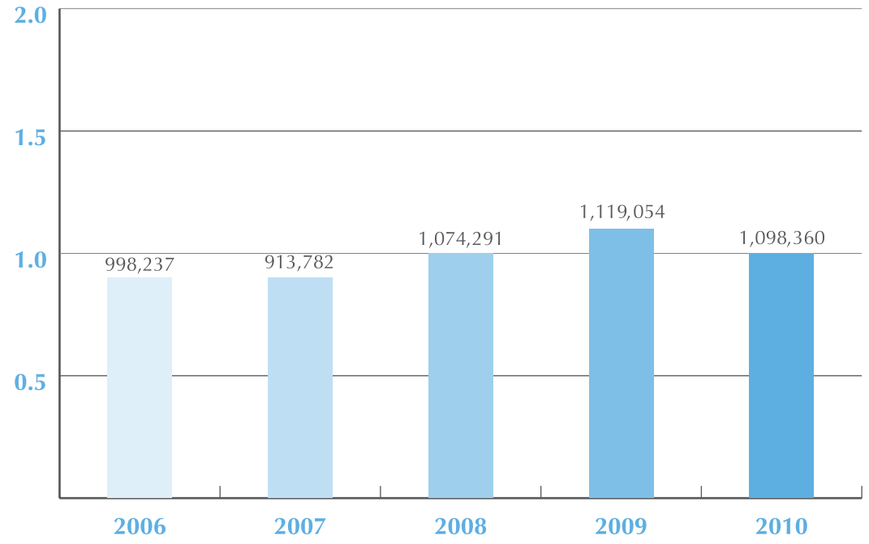

تقرير أعمال الشركة

للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

نظرة عامة

- ارتفع مجموع الأقساط الإجمالية لكافة فروع التأمين إلى 1,770,197,000 درهم لهذا العام مقابل 1,551,541,000 درهم لعام 2009.
- بلغ إجمالي المطالبات المسددة لكافة فروع التأمين 838,171,000 درهم لهذا العام مقابل 599,453,000 درهم لعام 2009.
- بلغ مخصص الأخطار السارية عن أقساط التأمين المحتفظ بها لدى الشركة 292,969,000 درهم لهذا العام مقابل 247,999,000 درهم لعام 2009.
- بلغت المصاريف الإدارية والعمومية 145,966,000 درهم لهذا العام مقابل 94,570,000 درهم لعام 2009.
- بلغت إيرادات الشركة من الاستثمار والإيرادات الأخرى 66,630,000 درهم لهذا العام مقابل خسائر بلغت 87,546,000 درهم لعام 2009 .
- ارتفعت الأرباح الصافية للشركة إلى 142,400,000 درهم لهذا العام مقابل 51,949,000 درهم لعام 2009 .
- ارتفعت موجودات الشركة إلى 3,596,247,000 درهم لهذا العام مقابل 3,503,787,000 درهم لعام 2009.

بعد هذا العرض الموجز، ننتقل إلى بحث أكثر تفصيلاً لكل فرع من فروع التأمين.

تأمين الحريق والحوادث

- ارتفعت الأقساط الإجمالية إلى 1,315,372,000 درهم لهذا العام مقابل 1,148,652,000 درهم لعام 2009.
- بلغ صافي المطالبات المسددة 477,574,000 درهم لهذا العام مقابل 346,239,000 درهم لعام 2009.
- بلغ مخصص الأخطار السارية عن أقساط التأمين المحتفظ بها لدى الشركة 281,298,000 درهم لهذا العام مقابل 241,110,000 درهم لعام 2009.
- بلغ صافي إيرادات الاكتتاب لهذا الفرع 181,950,000 درهم لهذا العام مقابل 206,513,000 درهم لعام 2009.

التأمين البحري والطيران

- ارتفعت الأقساط الإجمالية إلى 454,825,000 درهم لهذا العام مقابل 402,889,000 درهم لعام 2009.
- بلغ صافي المطالبات المسددة 18,395,000 درهم لهذا العام مقابل 10,206,000 درهم لعام 2009.
- بلغ مخصص الأخطار السارية عن أقساط التأمين المحتفظ بها لدى الشركة 11,671,000 درهم لهذا العام مقابل 6,889,000 درهم لعام 2009.
- بلغ صافي إيرادات الاكتتاب لهذا الفرع 39,786,000 درهم لهذا العام مقابل 27,552,000 درهم لعام 2009.

الاقتراحات المقدمة للمساهمين
للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

إن مجلس الإدارة، بعد استعراضه لنشاط المجموعة خلال سنة 2010، يتقدم إلى السادة المساهمين بالاقتراحات التالية للموافقة عليها:

الجمعية العمومية العادية

(1) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الأعمال عن نشاطها ومركزها المالي الموحد وتقرير مدقق الحسابات عن السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2010.

(2) المصادقة على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2010.

(3) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح القابلة للتوزيع والتي بلغت 279,406,000 درهم بعد تحويل مبلغ 11,278,000 درهم إلى الاحتياطي القانوني من أرباح السنة الحالية وإضافة رصيد الأرباح المستبقاة في أول السنة كما يلي:

	درهم
• الأرباح النقدية المقترح توزيعها على المساهمين بواقع 35% من القيمة الإسمية للسهم الواحد	131,250,000
• مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة	6,400,000
• أرباح مستبقاة مرحّلة	141,756,000
المجموع	279,406,000

(4) إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات المستقل من المسؤولية فيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

(5) تعيين مدققي الحسابات لسنة 2011 وتحديد أتعابهم.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

السادة المساهمين

شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع

التقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لـ شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع. («الشركة») وشركاتها التابعة (ويشار إليهم مجتمعين بـ «المجموعة») والتي تشتمل على بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2010 والبيانات الموحدة للدخل الشامل (التي تشمل بيان الدخل الشامل وبيان الدخل) وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وإعداد نظام رقابة داخلي كما تراه الإدارة مناسباً لإمكان إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة تكون خالية من الأخطاء المادية الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وتقتضي هذه المعايير الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، وأن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء المادية.

وتتضمن أعمال التدقيق تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإيضاحات في البيانات المالية الموحدة. وتعتمد الاجراءات التي تقوم باختيارها على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية على البيانات المالية الموحدة سواء تلك الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، نضع في الاعتبار الرقابة الداخلية لإعداد وتقديم البيانات المالية الموحدة بشكل عادل، وذلك لتصميم اجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف الراهنة، و ليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة. وتتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة المبادىء المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عامة.

هذا ونعتقد أن الأدلة التدقيقية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا.

الـرأي

برأينا، إن هذه البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2010، وكذلك أداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وأنها تلتزم ببنود التأسيس للمجموعة والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 8 لعام 1984 (وتعديلاته).

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 8 لعام 1984 (وتعديلاته)، نؤكد بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات الضرورية لتدقيقنا، وأن المجموعة قد احتفظت بسجلات مالية منتظمة، وأن ما جاء في كلمة مجلس الإدارة حول هذه البيانات المالية الموحدة يتفق مع السجلات المالية للمجموعة. كما لم يسترع انتباهنا وجود أي مخالفات للقانون المذكور أعلاه أو بنود التأسيس خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والتي من شأنها أن تؤثر تأثيراً سلبياً أو مادياً على أنشطة المجموعة أو مركزها المالي.

منذر الدجاني

رقم التسجيل: 268

22 فبراير 2011

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2010

	إيضاح	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
الممتلكات والمعدات	*7*	**34,850**	9,486
استثمارات عقارية	*8*	**393,500**	416,800
استثمارات	*9*	**593,720**	544,185
وديعة قانونية	*10*	**10,000**	10,000
موجودات عقود إعادة التأمين	*11*	**669,482**	762,931
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	*12*	**682,719**	529,445
النقد وما يعادله	*24*	**1,211,976**	1,230,940
إجمالي الموجودات		**3,596,247**	3,503,787
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	*13*	**375,000**	375,000
الاحتياطي القانوني	*14*	**187,500**	176,222
الاحتياطي العام	*15*	**1,200,000**	1,200,000
احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات		**9,505**	37,340
الأرباح المحتجزة	*16*	**279,406**	244,294
إجمالي حقوق الملكية		**2,051,411**	2,032,856
المطلوبات			
المخصص لتعويضات نهاية خدمة الموظفين	*17*	**26,778**	26,220
مطلوبات عقود التأمين	*11*	**1,098,360**	1,119,054
قروض من مؤسسات مالية	*18*	**36,730**	-
الذمم الدائنة التجارية والأخرى	*19*	**382,968**	325,657
إجمالي المطلوبات		**1,544,836**	1,470,931
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**3,596,247**	3,503,787

تمت المصادقة على البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة وتم توقيعها بالإنابة عن أعضائه من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بتاريخ 22 فبراير 2011.

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 27 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 34.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	إيضاح	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
إيرادات التأمين		**1,770,197**	1,551,541
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة		**(92,153)**	(93,947)
التغير في مخصص الأقساط غير المكتسبة			
إيرادات أقساط التأمين المكتسبة		**1,678,044**	1,457,594
أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها		**(1,042,599)**	(940,046)
التغير في أقساط إعادة التأمين المؤجلة		**47,183**	27,929
أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها		**(995,416)**	(912,117)
صافي الأقساط المكتسبة		**682,628**	545,477
مصروفات التأمين			
إجمالي المطالبات المدفوعة		**(838,171)**	(599,453)
التغير في مخصص المطالبات القائمة		**112,847**	49,184
إجمالي المطالبات المتكبدة		**(725,324)**	(550,269)
حصة إعادة التأمين من المطالبات المدفوعة		**369,987**	248,078
التغير في حصة إعادة التأمين من المطالبات القائمة		**(140,632)**	(54,254)
حصة إعادة التأمين من المطالبات المتكبدة		**229,355**	193,824
صافي المطالبات المتكبدة		**(495,969)**	(356,445)
العمولات			
إيرادات عمولات إعادة التأمين		**109,543**	75,044
ناقصاً: مصروفات العمولات		**(72,780)**	(35,905)
صافي إيرادات العمولات المحققة		**36,763**	39,139
إيرادات أخرى مرتبطة بأنشطة التأمين		**9,983**	12,297
مصروفات أخرى مرتبطة بأنشطة التأمين		**(11,669)**	(6,403)
صافي (المصروفات)/الإيرادات الأخرى للتأمين		**(1,686)**	5,894
صافي إيرادات التأمين		**221,736**	234,065
صافي الاستثمارات والإيرادات/(المصروفات) الأخرى	*20*	**66,630**	(87,546)
المصروفات العمومية والإدارية	*21*	**(145,966)**	(94,570)
صافي أرباح السنة		**142,400**	51,949
الربحية الأساسية والمخففة لكل سهم عادي (بالدرهم)	*22*	**0.38**	0.14

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 27 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 34.

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	2010	2009
	ألف درهم	ألف درهم
صافي أرباح السنة	**142,400**	51,949
الإيرادات الشاملة الأخرى:		
انخفاض قيمة أوراق مالية متاحة للبيع تم ترحيلها إلى بيان الدخل	**-**	307,723
تأثير التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع	**-**	65,846
تأثير التغير في القيمة العادلة لاستثمارات من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**(25,495)**	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**(4,600)**	(5,200)
إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى	**(30,095)**	368,369
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**112,305**	420,318
صافي أرباح السنة المنسوبة إلى:		
حملة حقوق الملكية للشركة	**142,400**	51,949
حملة حقوق الأقلية	**-**	-
	142,400	51,949
إجمالي الدخل الشامل المنسوب إلى:		
حملة حقوق الملكية للشركة	**112,305**	420,318
حملة حقوق الأقلية	**-**	-
	112,305	420,318

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 27 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 34.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	رأس المال ألف درهم	الاحتياطي القانوني ألف درهم	الاحتياطي العام ألف درهم	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات ألف درهم	الأرباح المحتجزة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير 2009	375,000	171,027	1,200,000	(336,229)	390,240	1,800,038
الدخل الشامل للسنة						
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	51,949	51,949
إيرادات شاملة أخرى للسنة:						
انخفاض قيمة الاستثمارات المرحّلة إلى الأرباح أو الخسائر	-	-	-	307,723	-	307,723
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	-	65,846	-	65,846
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		-	-	-	(5,200)	(5,200)
إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	373,569	(5,200)	368,369
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	373,569	46,749	420,318
معاملات مع الملاك مسجلة مباشرةً ضمن حقوق الملكية						
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	5,195	-	-	(5,195)	-
توزيعات الأرباح المدفوعة	-	-	-	-	(187,500)	(187,500)
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	**375,000**	**176,222**	**1,200,000**	**37,340**	**244,294**	**2,032,856**
الرصيد في 1 يناير 2010	**375,000**	**176,222**	**1,200,000**	**37,340**	**244,294**	**2,032,856**
إجمال الدخل الشامل للسنة						
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	142,400	142,400
إيرادات شاملة أخرى للسنة:						
احتياطي اعادة التقييم المحول إلى أرباح محتجزة	-	-	-	(2,340)	2,340	-
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات	-	-	-	(25,495)	-	(25,495)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		-	-	-	(4,600)	(4,600)
إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	(27,835)	(2,260)	(30,095)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	(27,835)	140,140	112,305
معاملات مع الملاك مسجلة مباشرةً ضمن حقوق الملكية						
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	(11,278)	-	-	(11,278)	-
توزيعات الأرباح المدفوعة	-	-	-	-	(93,750)	(93,750)
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	**375,000**	**187,500**	**1,200,000**	**9,505**	**279,406**	**2,051,411**

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 27 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 34.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	إيضاح	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
صافي أرباح السنة		**142,400**	51,949
تسويات لـ :			
مصروفات الاستهلاك	*7*	**4,241**	3,122
انخفاض قيمة الأوراق المالية المتاحة للبيع		**-**	307,723
مكافآت أتعاب أعضاء مجلس الإدارة		**(4,600)**	(5,200)
تحويل من احتياطي إعادة التقييم إلى حقوق الملكية		**2,340**	-
خسائر انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية		**10,111**	80
صافي الزيادة من إعادة تقييم عقارات استثمارية	*8*	**23,300**	(39,500)
أرباح غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة		**1,620**	4,397
مخصص تعويضات نهاية خدمة الموظفين		**10,261**	2,127
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل		**189,673**	324,698
التغير في موجودات عقود إعادة التأمين		**93,449**	26,325
التغير في الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى		**(163,385)**	(150,860)
التغير في مطلوبات عقود التأمين		**(20,694)**	44,763
التغير في الذمم الدائنة التجارية والأخرى		**57,311**	34,585
النقد الناتج من العمليات		**(33,319)**	(45,187)
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة		**(9,703)**	(1,522)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		**146,651**	277,989
الأنشطة الاستثمارية			
استبعاد لاستثمارات محتفظ بها للمتاجرة		**23,208**	14,756
الزيادة في الودائع المصرفية		**(22,450)**	(212,138)
الاحتياطي القانوني		**-**	(2,500)
المتحصلات من استبعاد ممتلكات ومعدات		**206**	427
صافي التغير في الاستثمارات المتاحة للبيع		**(100,012)**	102,316
شراء استثمارات محتفظ بها للمتاجرة		**-**	(26,519)
استثمارات في ائتلاف مشترك		**(2,186)**	(18)
شراء ممتلكات ومعدات	*7*	**(29,811)**	(6,405)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(131,045)**	(130,081)
الأنشطة التمويلية			
قروض من مؤسسات مالية		**36,730**	-
توزيعات الأرباح المدفوعة		**(93,750)**	(187,500)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(57,020)**	(187,500)
صافي النقص في النقد وما يعادله		**(41,414)**	(39,592)
النقد وما يعادله في بداية السنة		**236,157**	275,749
النقد وما يعادله في نهاية السنة	*24*	**194,743**	236,157

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 27 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 34.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

1. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

إن شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع. («الشركة») هي شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، بموجب القانون رقم (4) لسنة 1972 وتعديلاته بالقانون رقم (4) لسنة 1974، وهي تخضع لأحكام قانون شركات التأمين الاتحادية ووكلاء التأمين رقم (9) لسنة 1984 (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتمثل نشاط المجموعة الرئيسي بمعاملات التأمين وإعادة التأمين من جميع الفئات.

إن عنوان المكتب المسجل للمجموعة في أبوظبي، شارع الشيخ خليفة، بناية أبوظبي الوطنية للتأمين، ص.ب. رقم 839.

2. أساس الإعداد

(أ) بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات قانون دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الصلة.

(ب) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء ما يلي:

- الأدوات المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.
- الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- العقارات الاستثمارية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

إن الطرق المستخدمة في قياس القيم العادلة مبينة في الإيضاح 3 (ب) و 6.

(ج) العملة الرسمية وعملة عرض البيانات المالية

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة وهي العملة الرسمية للمجموعة. ما لم يذكر خلاف ذلك، تم عرض المعلومات المالية مدورة إلى أقرب ألف درهم.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات.

تتم بصورة دائمة مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تعديل التقديرات وفي الفترات المستقبلية التي تتأثر بتلك التعديلات.

وبصورة محددة، فإن المعلومات حول المجالات الهامة التي تنطوي على عدم اليقين في التقديرات والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي يكون لها أكبر الأثر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية يتم بيانها في الإيضاح 5.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

2. أساس الإعداد (تابع)

(هـ) التغير في السياسات المحاسبية

الأدوات المالية

قامت المجموعة خلال السنة بتطبيق المعيار 9 من معايير التقارير المالية الدولية «الأدوات المالية» قبل تاريخ تفعيله. قررت المجموعة أن يكون 31 ديسمبر 2010 هو تاريخ التطبيق المبدئي (أي التاريخ الذي قامت فيه المجموعة بتقييم موجوداتها المالية القائمة).

إن المعيار 9 من معايير التقارير المالية الدولية يحدد كيفية قيام المجموعة بتصنيف وقياس موجوداتها المالية. ويتطلب هذا المعيار تصنيف كافة الموجودات المالية في مجملها على أساس نموذج أعمال المجموعة من أجل إدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. يتم قياس الموجودات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

يتم قياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة فقط عند (1) الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وعندما (2) تظهر الشروط التعاقدية للموجودات المالية في مواعيد محددة للتدفقات النقدية التي تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

إذا كان أي من هذين المعيارين لا يفيان بالأداة المالية، يصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

فيما يتعلق بالموجودات المالية التي يتم تصنيفها على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة، يتم اختبارها مقابل انخفاض القيمة. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا لم يتم الاحتفاظ باستثمارات حقوق الملكية للمتاجرة ويتم تصنيفها من قبل المجموعة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. إذا تم تصنيف استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاعتراف بكافة الأرباح والخسائر، عدا إيرادات توزيعات الأرباح المعترف بها وفق المعيار المحاسبي الدولي 18 (الإيرادات)، ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر.

قام أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة وتقييم كافة الموجودات المالية القائمة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2010 وهو تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار 9 من معايير التقارير المالية الدولية. ونتيجة لذلك:

- استثمارات المجموعة في أدوات الدين التي تلبي المعايير المطلوبة، تم قياسها بالتكلفة المطفأة.
- معظم استثمارات حقوق الملكية لدى المجموعة، والتي لم يحتفظ بها للمتاجرة، تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.
- تم قياس باقي استثمارات المجموعة في استثمارات حقوق الملكية وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن إعادة تصنيف الموجودات المالية عند التطبيق المبدئي للمعيار 9 من معايير التقارير المالية الدولية أدى إما إلى تغيير أساس القياس و/أو سياسة الاعتراف بالأرباح أو الخسائر لموجودات المجموعة المالية التالية:

- السندات التي تم قياسها سابقاً بالقيمة العادلة والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، تم إعادة تصنيفها بالتكلفة المطفأة.
- بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تم قياسها سابقاً بالقيمة العادلة والمصنفة على أنها متاحة للبيع، قد تم إعادة تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الاستثمارات المتبقية في أدوات حقوق الملكية التي تم قياسها سابقاً بالقيمة العادلة والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بطريقة متسقة على كل الفترات المقدمة في هذه البيانات المالية باستثناء ما تم ذكره في إيضاح 2(هـ).

(أ) أساس التوحيد

(1) الشركات التابعة

تتمثل الشركات التابعة بالشركات التي تخضع لسيطرة المجموعة. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى المجموعة القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية لشركة ما بحيث تحصل على منافع من أنشطتها. يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة ضمن البيانات المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة عليها حتى تاريخ توقف هذه السيطرة. لقد تم إعداد البيانات المالية باستخدام السياسات المحاسبية الموحدة للمعاملات المشابهة والأحداث الأخرى في ظروف مماثلة.

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على المجموعة وشركتها التابعة المملوكة بالكامل لها، شركة أبوظبي الوطنية للتأمين (سيرفيسز) ليمتد، المسجلة في المملكة المتحدة والتي لا تقوم بإجراء أي أعمال تأمين أو إعادة تأمين.

(2) الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة (الشركات المستثمر بها والمحتسبة وفقاً لحقوق الملكية)

إن الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة هي تلك الشركات التي تمتلك المجموعة سيطرة مشتركة على أنشطتها بموجب اتفاقية تعاقدية وتتطلب موافقة بالإجماع بخصوص القرارات المالية والتشغيلية الاستراتيجية.

يتم احتساب الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية (الشركات المستثمر بها وفقاً لحقوق الملكية) ويتم الاعتراف بها مبدئياً بالتكلفة. تشتمل البيانات المالية الموحدة على حصة المجموعة في إيرادات ومصروفات وحركات حقوق ملكية الشركات المستثمر بها المحتسبة وفقاً لحقوق الملكية. بعد إجراء التسويات اللازمة لجعل السياسات المحاسبية المتبعة من قبل تلك الشركات تتوافق مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المجموعة. وذلك من تاريخ بدء السيطرة المشتركة وحتى تاريخ توقف تلك السيطرة المشتركة. عندما تزيد حصة المجموعة في الخسائر عن حصتها في المجموعة المستثمر بها والمحتسبة وفقاً لحقوق الملكية، يتم تقليل القيمة المرحّلة لهذا الحصة (بما في ذلك أي استثمارات طويلة الأجل) إلى لا شيء ويتم إيقاف الاعتراف بمزيد من الخسائر فقط إلى الحد الذي يكون لدى المجموعة التزام أو قامت بإجراء دفعات نيابة عن المجموعة المستمثر بها.

(3) المعاملات المحذوفة عند التوحيد

عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، يتم حذف الأرصدة والمعاملات الداخلية للمجموعة وأية إيرادات ومصروفات غير محققة ناتجة عن معاملات داخل المجموعة. ويتم حذف الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات مع الشركات المحتسبة وفقاً لحقوق الملكية مقابل الاستثمار إلى مدى حصة المجموعة في المجموعة المعنية. ويتم حذف الخسائر غير المحققة بنفس طريقة حذف الأرباح غير المحققة، لكن فقط إلى الحد الذي لا يكون فيه دليلاً على انخفاض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) الموجودات والمطلوبات المالية

(1) الاعتراف

تعترف المجموعة مبدئياً بالودائع وسندات الديون الصادرة في تاريخ حدوثها. يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية المباشرة في تاريخ تعهد المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم الاعتراف بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) مبدئياً في تاريخ المتاجرة التي تصبح فيه المجموعة طرفاً متعاقد في الأداة. يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليه، في حالة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، تكاليف المعاملات التي تكون منسوبة بصورة مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها.

(2) إيقاف الاعتراف

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بأصل مالي عندما تنتهي حقوقها التعاقدية في التدفقات النقدية من ذلك الأصل المالي، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وامتيازات ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية أو التي فيها لا تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر أو امتيازات الملكية بصورة جوهرية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة المرحّلة للأصل والثمن المستلم في (1) بيان الدخل فيما يتعلق بالأوراق المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو (2) الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. عند إيقاف الاعتراف بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تحويل أي احتياطي لإعادة التقييم إلى حقوق الملكية من خلال بيان الدخل الشامل.

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إعفاؤها من التزاماتها التعاقدية، أو عند إلغائها، أو انتهائها.

كما تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف ببعض الموجودات عندما تقوم بحذف الأرصدة الخاصة بالموجودات التي تعتبر غير قابلة للتحصيل.

(3) مصنفة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أدوات الديون كاستثمارات بالتكلفة المطفأة إذا فقط (1) تم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و (2) تظهر الشروط التعاقدية للموجودات المالية في مواعيد محددة التدفقات النقدية التي تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم مبدئياً الاعتراف بهذه الأدوات بالتكلفة ولاحقاً يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، ويتم احتسابها باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

(4) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

قامت المجموعة بتصنيف أسهم الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، حيث أن الاستثمارات غير محتفظ بها للبيع في المستقبل القريب.

يتم مبدئياً الاعتراف باستثمارت حقوق الملكية ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد. ويتم الاعتراف بكافة التغيرات في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(5) القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتضمن الموجودات التجارية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الموجودات التي تستحوذ عليها المجموعة بغرض بيعها في الأجل القريب، أو تحتفظ بها كجزء من محفظة استثمارية تتم إدارتها للحصول على أرباح منها في الأجل القريب.

يتم الاعتراف بالموجودات المحتفظ بها للمتاجرة مبدئياً ثم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد مع تكاليف المعاملات المحوّلة مباشرةً إلى بيان الدخل الموحد. يتم الاعتراف بجميع التغييرات في القيمة العادلة كجزء من صافي إيرادات المتاجرة ضمن بيان الدخل الموحد. لا تتم إعادة تصنيف الموجودات للمتاجرة بعد الاعتراف المبدئي بها.

(6) الموجودات المالية الأخرى

يتم قياس الموجودات المالية غير المشتقة الأخرى مثل النقد وما يعادله وذمم التأمين المدينة والذمم المدينة الأخرى بالتكلفة المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً أي خسائر من انخفاض القيمة.

(7) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون لدى المجموعة حق قانوني بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديها النية لتسوية المعاملات على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات في ذات الوقت.

يتم بيان الإيرادات والمصروفات على أساس صافي المبلغ عندما تجيز المعايير المحاسبية ذلك. كما يتم بيان الأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة من المعاملات المماثلة على أساس صافي المبلغ.

(8) قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة التي يتم بها قياس الموجودات أو المطلوبات المالية عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً دفعات سداد المبلغ الرئيسي، يضاف أو يطرح منها الإطفاء المتراكم وذلك باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين القيمة المبدئية المعترف بها وقيمة الاستحقاق، مطروح منها أي انخفاض في القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(9) قياس القيمة العادلة

يرتكز تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على سعرها السوقي المدرج أو عروض الأسعار المقدمة من التجار للأدوات المالية التي يتم المتاجرة فيها في أسواق نشطة. يتم النظر إلى السوق على أنه نشط في حال كانت الأسعار المدرجة جاهزة ومتاحة وتمثل المعاملات الفعلية متكررة الحدوث بانتظام في السوق وفقاً لشروط السوق الاعتيادية.

بالنسبة للأدوات المالية التي لا تتم المتاجرة بها في سوق نشطة، يتم تحديد قيمتها العادلة وفقاً للمعاملات الحديثة، وأسعار الوسطاء أو أساليب التقييم.

تشتمل أساليب التقييم على استخدام المعاملات الحديثة وفقاً لشروط السوق الاعتيادية بين طرفين ذي معرفة راغبان في إجراء المعاملة (إذا كان متاحاً)، والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى التي تكون مماثلة بصورة جوهرية، وتحليلات التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج أسعار عقود الخيارات. يقوم أسلوب التقييم المختار باستخدام مدخلات السوق إلى أقصى قدر ممكن، ويعتمد بقدر ضئيل على التقديرات المحددة للمجموعة، ويقوم بدمج جميع العوامل التي يشارك بها السوق ومن ثم يتم أخذها بالاعتبار عند تحديد السعر، ويتوافق مع الطرق الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية. تقوم المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم بتمثيل توقعات السوق وقياسات عوامل العائد عند المخاطر والمتأصلة في الأدوات المالية بصورة معقولة.

يتمثل أفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية ما عند الاعتراف المبدئي بسعر المعاملة، أي القيمة العادلة للثمن المقدم أو المستلم، ما لم تثبت القيمة العادلة لتلك الأداة بالمقارنة مع معاملات سوق أخرى حالية ملحوظة بنفس الأداة (أي بدون تعديل أو إعادة تجميع) أو وفقاً لأسلوب التقييم الذي تشتمل متغيراته على بيانات من سوق ملحوظة فقط.

(10) تحديد وقياس انخفاض القيمة

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بإجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هنالك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية غير المرحّلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر. تنخفض قيمة الموجودات المالية عندما يشير دليل موضوعي على حدوث خسائر بعد الاعتراف المبدئي بالموجودات وأن لهذه الخسائر تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات يمكن تقديره بصورة موثوقة.

تأخذ المجموعة بالاعتبار الأدلة على انخفاض القيمة على كل من المستوى الفردي والتجميعي. يتم تقييم جميع الموجودات الهامة في حالتها الفردية مقابل انخفاض القيمة لكل منها على حده. إن جميع الموجودات الهامة في حالتها الفردية والتي لم توجد منخفضة القيمة بصورة فردية يتم تقييمها بعد ذلك بصورة تجميعية مقابل أي انخفاض في القيمة يكون قد حدث ولكن لم يتم تحديده بعد.

عند تقييم انخفاض القيمة التجميعي، تقوم المجموعة باستخدام النموذج الإحصائي للتوجهات التاريخية الخاصة باحتمال التأخر في السداد، وتوقيت الاسترداد وقيمة الخسائر المتكبدة، والتي يتم تعديلها مقابل حكم الإدارة من حيث أن الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية تمثل ظروفاً لاحتمال أن تكون الخسائر الفعلية أكبر أو أقل من المقترحة بالنماذج التاريخية. يتم تقييم معدلات التأخر في السداد، ومعدلات الخسائر، والمواعيد المتوقعة للاستردادات المستقبلية بصورة منتظمة مقابل النتائج الفعلية للتأكد من بقائها ملائمة.

يتم قياس خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة المرحّلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد ويتم بيانها في حساب المخصص مقابل تلك الموجودات المالية. عندما يتسبب حدث لاحق في انخفاض خسائر انخفاض القيمة، يتم تسجيل قيد عكسي للانخفاض في خسائر القيمة من خلال بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(11) أدوات مالية أخرى

تشتمل المطلوبات المالية الأخرى على المبالغ مستحقة الدفع في المستقبل إلى العملاء والوسطاء فيما يتعلق بعقود الاستثمار المصدرة من قبل المجموعة. يتم سداد الدفعات سنوياً في تاريخ بدء سريان العقد ما لم يتم التنازل عن العقد في ذلك التاريخ.

يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي، ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال خصم القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المتوقعة بمعدل خصم قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية لقيمة المال في ذلك الوقت لمطلوبات ذات متوسطات مدة مساوية.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم بيان هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(ج) النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد في الصندوق والودائع المحتفظ بها لدى بنوك بفترات استحقاق أصلية ثلاثة أشهر أو أقل.

(د) الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتمثل هذه الاستثمارات بالموجودات المالية المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو المخصصة لذلك عند الاعتراف المبدئي. ويتم الاعتراف بهذه الاستثمارات مبدئياً وكذلك يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع تكاليف المعاملة المرحّلة بصورة مباشرة إلى بيان الدخل الموحد. يتم إدراج جميع الأرباح أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في صافي إيرادات الاستثمار والإيرادات الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(هـ) الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

فيما يتعلق بأسهم حقوق الملكية التي يتم الاحتفاظ بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة في الإيرادات الشاملة الأخرى، عند إيقاف الاعتراف، يتم مباشرةً تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى حقوق الملكية، فيما يتعلق بأي فروق بين متحصلات البيع والقيمة المرحّلة، يتم ترحيلها إلى حقوق الملكية خلال بيان الإيرادات الشاملة الأخرى.

فيما يتعلق بهذه الموجودات المالية، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات في بيان الدخل الشامل الموحد.

(و) عقود التأمين

(1) التصنيف

تصدر المجموعة عقوداً يتم بموجبها إما تحويل مخاطر التأمين أو كلا من مخاطر التأمين والمخاطر المالية. لا تصدر المجموعة عقوداً يتم بموجبها تحويل المخاطر المالية فقط.

يتم تصنيف العقود التي تقبل المجموعة بموجبها مخاطر التأمين الهامة من طرف آخر (حامل وثيقة التأمين) من خلال الموافقة على تعويض حامل وثيقة التأمين في حال وقوع حدث مستقبلي محدد وغير مؤكد (الحدث المؤمن ضده) من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً على حامل وثيقة التأمين كعقود تأمين. وتكون مخاطر التأمين هامة إذا ترتب على الحدث المؤمن ضده سداد المجموعة لتعويضات إضافية هامة نتيجة وقوع الحدث المؤمن ضده مقارنة بعدم وقوعه.

يمكن أن تقوم عقود التأمين أيضاً بتحويل المخاطر المالية. وتتمثل المخاطر المالية بالمخاطر الناتجة عن التغير المستقبلي المحتمل في واحد أو أكثر من أسعار الفائدة المحددة أو أسعار الأوراق المالية أو أسعار السلع أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني أو أي تغير آخر، على ألا يكون التغير، في حالة التغير غير المالي، متعلق بأحد أطراف العقد.

عند تصنيف العقد كعقد تأمين يظل مصنفاً كعقد تأمين حتى يتم الوفاء بكافة الحقوق والالتزامات أو انتهاؤها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(و) عقود التأمين (تابع)

(2) الاعتراف والقياس

أقساط التأمين

يعكس إجمالي الأقساط المكتتبة الأعمال التي بدأت خلال السنة ولا يتضمن أية رسوم أو مبالغ أخرى تم تحصيلها مع الأقساط أو احتسابها بناء عليها. ويتم الاعتراف بهذه الأقساط عند إتمام أعمال التأمين وإصدار وثائق التأمين.

يتم الاعتراف بالجزء المكتسب من الأقساط كإيرادات. ويتم اكتساب الأقساط اعتباراً من تاريخ تضمين المخاطر على مدى فترة التعويض باستخدام الأساس المبين أدناه:

مخصص الأقساط غير المكتسبة

يتم احتساب الأقساط غير المكتسبة بناء على نسبة من صافي الأقساط المكتتبة وهي تساوي، على الأقل، الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 1984 بدولة الإمارات العربية المتحدة.

(3) مطالبات التعويض

تشتمل المطالبات المتكبدة على التسويات وتكاليف التعامل الداخلية والخارجية والتغيرات في مخصصات المطالبات قيد التسوية الناتجة عن الأحداث التي تقع خلال الفترة المالية. وحسبما يكون مناسباً، يتم خصم تعويضات الانقاذ والمبالغ المستردة المتعلقة بها.

تشتمل المطالبات قيد التسوية على المخصصات التي يتم رصدها وفقاً لتقديرات المجموعة للتكلفة النهائية لتسوية كافة التعويضات المتكبدة وغير المدفوعة كما في تاريخ التقرير سواء تلك التي تم الإبلاغ عنها أم لم يتم الإبلاغ عنها، بالإضافة إلى مصروفات التعامل مع المطالبات الداخلية والخارجية ويخصم منها تعويضات الانقاذ المتوقعة والمبالغ المستردة الأخرى. يتم تقييم المطالبات قيد التسوية من خلال مراجعة المطالبات المبلغ عنها بصورة فردية. لا يتم خصم مخصص المطالبات قيد التسوية. يتم إظهار التعديلات على مخصصات المطالبات المكونة في فترات سابقة في البيانات المالية للفترة التي تمت فيها التعديلات. كما تتم مراجعة الطرق المستخدمة والتقديرات الموضوعة بصورة منتظمة.

(4) المخصص للعجز في أقساط التأمين/اختبار كفاية الالتزامات

يتم رصد مخصص للعجز في أقساط التأمين الناتج عن عقود التأمينات عندما تزيد القيمة المتوقعة للتعويضات والمصروفات المنسوبة للفترات غير المنتهية لوثائق التأمين السارية في بيان المركز المالي الموحد عن مخصص الأقساط غير المكتسبة والتزامات المطالبات المسجلة المتعلقة بهذه الوثائق. ويتم احتساب مخصص العجز في أقساط التأمين استناداً على فئات الأعمال التي يتم إدراتها معاً، مع الوضع بالاعتبار عائد الاستثمار المستقبلي للاستثمارات المحتفظ بها لاسترداد الأقساط غير المكتسبة ومخصصات التعويضات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(و) عقود التأمين (تابع)

(5) إعادة التأمين

تقوم المجموعة بالتنازل عن إعادة التأمين في سياق أعمالها الاعتيادية بغرض الحد من صافي خسائرها المتوقعة من خلال تنويع المخاطر التي تتعرض لها. يتم عرض الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات الناتجة عن عقود إعادة التأمين المتنازل عنها بصورة منفصلة عن الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات الناتجة عن عقود التأمين ذات الصلة حيث أن ترتيبات إعادة التأمين لا تعفي المجموعة من التزاماتها المباشرة تجاه حاملي وثائق التأمين.

يتم احتساب المبالغ المستحقة إلى ومن شركات إعادة التأمين بطريقة تتوافق مع وثائق التأمين ووفقاً لعقود إعادة التأمين ذات الصلة. يتم تأجيل أقساط إعادة التأمين ويتم بيانها كمصروفات باستخدام نفس الأساس المستخدم لاحتساب احتياطيات أقساط التأمين غير المكتسبة لوثائق التأمين ذات الصلة. هذا ويتم إدراج الجزء المؤجل من أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها ضمن موجودات إعادة التأمين.

يتم تقييم موجودات إعادة التأمين لمعرفة ما إذا كانت قد تعرضت لانخفاض القيمة في تاريخ كل بيان مركز مالي. وتعتبر تلك الموجودات أنها قد تعرضت لانخفاض القيمة في حال وجود دليل موضوعي. نتيجة لحدث وقع بعد الاعتراف المبدئي بها، على أن المجموعة قد لا تتمكن من استرداد كافة المبالغ المستحقة لها ويكون لهذا الحدث تأثير يمكن قياسه بطريقة موثوقة على المبالغ التي سوف تستلمها المجموعة من شركات إعاة التأمين. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة موجودات إعادة التأمين ضمن بيان الدخل في الفترة التي يتم فيها تكبد هذه الخسائر.

يتم الاعتراف بعمولات الأرباح المتعلقة بعقود إعادة التأمين على أساس الاستحقاق ويتم الاعتراف بعمولات إعادة التأمين عند تأسيس الحق في الحصول عليها.

(6) تكلفة الاستحواذ المؤجلة

فيما يتعلق بعقود التأمينات العامة، تمثل موجودات تكلفة الاستحواذ المؤجلة النسبة من تكلفة الاستحواذ التي تساوي النسبة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة غير المكتسبة في بيان المركز المالي الموحد.

(7) مديني ودائني التأمين

تمثل المبالغ المستحقة من وإلى حاملي وثائق التأمين ووكلاء التأمين وشركات إعادة التأمين أدوات مالية ويتم إدراجها في مديني ودائني التأمين وليس في مخصصات عقود التأمين أو موجودات إعادة التأمين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(و) عقود التأمين (تابع)

(8) مطالبات عقود التأمين

يتم أداء مطالبات عقود التأمين الخاصة بالتعويضات قيد التسوية لكافة التعويضات المعلنة لدى المجموعة التي لم يتم سدادها في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، بالإضافة إلى التعويضات المتكبدة التي لم يتم الإفصاح عنها. تشتمل أقساط التأمين غير المكتسبة المدرجة ضمن مطالبات عقود التأمين على النسبة المقدرة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة المتعلقة بفترات التأمين اللاحقة لتاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم رصد هذا المخصص بناءً على القيمة المطلوبة على أساس الفترات الزمنية، أو أدنى معدلات منصوص عليها في قانون شركات التأمين لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، أيهما أعلى. وتتمثل أدنى المعدلات المنصوص عليها في قانون شركات التأمين لدى دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 25% من أقساط التأمين المكتتبة على الشحن البحري، و40% من أقساط التأمين المكتتبة على كافة فئات التأمينات العامة الأخرى.

يتم تصنيف نسبة شركات إعادة التأمين الخاصة بالتعويضات قيد التسوية المبينة أعلاه، والتعويضات المتكبدة التي لم يتم الإفصاح عنها والأقساط غير المكتسبة كموجودات عقود إعادة التأمين ضمن البيانات المالية الموحدة.

(9) ذمم التأمين المدينة والمستحقات

تمثل المبالغ المستحقة من وإلى حاملي وثائق التأمين، والوكلاء وشركات إعادة التأمين الأدوات المالية ويتم إدراجها ضمن ذمم التأمين المدينة والمستحقات، ولا يتم إدراجها ضمن مخصصات عقود التأمين أو موجودات عقود التأمين.

(ز) الممتلكات والمعدات

(1) الاعتراف والقياس

يتم بيان كافة بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

تشتمل التكاليف على المصروفات المنسوبة بصورة مباشرة للاستحواذ على الموجودات. يتم رسملة البرامج المشتراة التي تمثل جزءاً من المعدات ذات الصلة كجزء من المعدات. وتشتمل تكلفة الموجودات المشيدة ذاتياً على تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف أخرى منسوبة مباشرة إلى وضع الموجودات في الحالة التشغيلية المناسبة للاستخدام المزمع لها، بالإضافة إلى تكاليف تفكيك وإزالة بنود الموجودات المعنية وإعادة الموقع الذي تقع عليه تلك الموجودات إلى وضعه الأصلي.

(2) التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أجزاء أحد بنود الممتلكات أو المعدات ضمن القيمة المرحّلة لهذا البند إذا كان من المحتمل تدفق الفوائد الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في ذلك الجزء إلى المجموعة وكان بالإمكان قياس تكلفته بصورة موثوقة. يتم إيقاف الاعتراف بالقيمة المرحلّة للجزء المستبدل. ويتم الاعتراف بتكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل الموحد.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع القيمة المرحّلة للممتلكات والمعدات، ويتم الاعتراف بها صافية ضمن إيرادات التشغيل الأخرى في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ز) الممتلكات والمعدات (تابع)

(3) الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الدخل الموحد على أقساط متساوية على مدى الأعمار الإنتاجية الاقتصادية المتبقية للممتلكات والمعدات. لا يتم تحميل استهلاك على أراضي التملك أو الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية الإقتصادية للموجودات، بدءاً من تاريخ الاستحواذ، عن الفترة الحالية وفترات المقارنة:

	العمر الإنتاجي	العمر الإنتاجي
	2010	2009
المباني	**15 سنة**	10 سنوات
الأثاث والتركيبات	**5 سنوات**	4 سنوات
المعدات المكتبية	**5 سنوات**	3 – 4 سنوات
السيارات	**5 سنوات**	4 سنوات

يتم إعادة تقييم معدلات الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير. قامت الإدارة خلال السنة بتقييم الأعمار الإنتاجية لموجوداتها الثابتة وقامت بتغيير التقديرات المحاسبية من خلال زيادة الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة. سوف يتم مستقبلاً تطبيق تأثير هذا التغير في التقديرات المحاسبية.

(4) انخفاض القيمة

يتم مراجعة القيم المرحّلة بتاريخ قائمة المركز المالي لتحديد فيما إذا كان هنالك أي مؤشر يفيد تعرضها لانخفاض في القيمة. في حال وجود هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الموجودات القابلة للاسترداد. تتمثل قيمة الموجودات القابلة للاسترداد أو الوحدات المنتجة للنقد بقيمتها المستخدمة أو قيمتها العادلة، أيهما أكبر، ناقصاً تكاليف البيع. عند تقييم القيمة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتهم الحالية، وذلك باستخدام معدلات الخصم التي تعكس تقييمات السوق الحالية لقيمة المبلغ في ذلك الوقت والمخاطر المتعلقة بهذا الأصل.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد إلى المدى الذي تزيد فيه القيم المرحّلة عن القيم القابلة للاسترداد.

(ح) استثمارات عقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية بالعقارات المحتفظ بها إما بغرض الحصول على إيرادات إيجارية أو لزيادة رأس المال أو كلاهما، وليس بغرض البيع في سياق الأعمال الاعتيادية، أو الاستخدام في الإنتاج أو توريد البضائع أو تقديم الخدمات أو لأغراض إدارية. يتم قياس العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة مع اعتبار أية تغيرات فيها تم الاعتراف بها ضمن الإيرادات التشغيلية في بيان الدخل الموحد.

عند تغيير الاستخدام المزمع لأحد العقارات الاستثمارية ويتم إعادة تصنيفها كممتلكات ومعدات، في هذه الحالة يتم بيان قيمتها العادلة بتاريخ إعادة التصنيف بتكلفتها عند الاحتساب لاحقاً.

تم بيان العقارات الاستثمارية المحتفظ بها من قبل المجموعة في الإيضاح 8.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ط) الإيرادات بخلاف إيرادات التأمين

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للثمن المستلم أو الحسابات المدينة في سياق الأعمال الاعتيادية.

إيرادات الإيجار

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من العقارات الاستثمارية على أقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار ذو الصلة، ويتم بيانه صافياً من الاستهلاك أو المصروفات الأخرى.

إيرادات الفائدة

تستحق إيرادات الفائدة على أساس التناسب الزمني، وذلك من خلال الرجوع إلى المبالغ الأصلية القائمة وسعر الفائدة الفعلي المطبق.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يتم ثبوت الحق في الحصول على توزيعات الأرباح، عادةً ما يكون في التاريخ الذي يسبق توزيعات الأرباح الخاصة بسندات الملكية.

إيرادات الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بالرسوم والعمولات المستلمة أو مستحقة القبض التي لا تلزم المجموعة بأداء خدمات أخرى كإيرادات للمجموعة في التاريخ الفعلي لبدء وثائق التأمين ذات الصلة أو تجديدها.

الأرباح المحققة وغير المحققة

إن صافي أرباح/خسائر الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والأرباح المحققة من الموجودات المالية الأخرى، قد تم بيانها في الإيضاح 3(د) و3 (هـ) .

(ي) المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية، التي يتم بيانها بالتكلفة التاريخية، إلى درهم الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. وتتم معالجة أرباح وخسائر الصرف المحققة وغير المحققة ضمن بيان الدخل الموحد.

(ك) دفعات الإيجار

يتم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود تأجير تشغيلية ضمن الأرباح أو الخسائر على أقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار. ويتم الاعتراف بالعلاوات الإيجارية المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروفات عقد التأجير على مدى فترة العقد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ل) الموجودات المؤجرة - كمستأجر

يتم تصنيف عقود الإيجار التي تحتفظ بموجبها المجموعة بكافة المخاطر والإمتيازات المتعلقة بالملكية كعقود إيجار تمويلية. عند الاعتراف المبدئي، يتم قياس الموجودات المؤجرة بالقيمة التي تساوي قيمتها العادلة أو القيمة الحالية لأدنى حد من مدفوعات الإيجار، أيهما أقل. يتم فصل مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة المحمل على عقد الإيجار بغرض تحديد تكلفة التمويل، التي تم تحميلها مقابل الإيرادات على مدى مدة عقد الإيجار، ودفعات رأس المال التي تخفض التزامات المؤجر. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم احتساب الأصل وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على هذا الأصل.

تتدخل المجموعة في عقود إيجار تشغيلية لعقاراتها الاستثمارية. يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من هذه العقود التشغيلية على أقساط متساوية على مدة عقد الإيجار ذو الصلة.

(م) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون لدى المجموعة، نتيجة لحدث سابق، التزام حالي سواء كان قانوني أو إنشائي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويكون من المحتمل أن يلزم إجراء تدفقات خارجة للفوائد الاقتصادية لتسوية الالتزام. عندما يكون تأثير قيمة المال في ذلك الوقت هاماً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية لقيمة المال في ذلك الوقت وحيثما يكون مناسباً، المخاطر المتعلقة بهذه الالتزامات.

(ن) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

العمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة:

خطة المكافآت المحددة

يتم رصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لسياسة المجموعة التي تتماشى مع متطلبات قانون العمل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة المطبقة على فترات الخدمة المتراكمة للموظفين بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. وترى إدارة المجموعة أن الالتزامات المحتسبة باستخدام طريقة اكتوارية لا تختلف بصورة ملحوظة عن المخصص المرحّل في البيانات المالية.

خطة المساهمات المحددة

تقوم المجموعة بسداد التزاماتها الخاصة بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى صندوق الضمان الاجتماعي والتقاعد بدولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الاتحادي رقم 7 لعام 1999 بدولة الإمارات العربية المتحدة الخاص بالتقاعد والضمان الاجتماعي.

العمليات الخارجية:

تقوم المجموعة برصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الخارجيين وفقاً للتشريعات المطبقة في تلك الدولة.

(س) تعويضات أعضاء مجلس الإدارة

يتم التعامل مع تعويضات أعضاء مجلس الإدارة كحصة من حقوق الملكية، وفقاً لتفسير وزارة الإقتصاد والتجارة للبند 118 من القانون الإتحادي رقم 8 لسنة 1984 (وتعديلاته). يتم تصنيف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة كجزء من حقوق الملكية.

(ع) توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بمساهمات توزيعات الأرباح إلى مساهمي المجموعة كمطلوبات ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الفترة التي تم فيها إعتماد توزيعات الأرباح من قبل مساهميها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ف) ربحية السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات ربحية الأسهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بتقسيم الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى مساهمي المجموعة العاديين بواسطة المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

(ص) التقارير حول القطاعات

يتمثل القطاع التشغيلي بأحد عناصر المجموعة التي تزاول أنشطة تجارية والذي يمكن من خلاله أن تحقق إيرادات وتتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي عنصر آخر من عناصر المجموعة. وتتم مراجعة النتائج التشغيلية لكافة القطاعات التشغيلية بصورة منتظمة من قبل لجنة إدارة المجموعة لاتخاذ القرارات الخاصة بالموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه، والذي يتم تقديم معلومات مالية بشأنه في الإيضاح رقم 26.

(ق) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تطبيقها حتى الآن

فيما يلي عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تفعيلها حتى الآن للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة:

- التعديلات على المعيار رقم 7 من معايير التقارير المالية الدولية – إفصاحات الأدوات المالية (التحسينات) 1 يناير 2011
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 (المعدل). الإيجارات (التحسينات) 1 يناير 2011
- التفسير 19 الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية – تسوية المطلوبات المالية بسندات ملكية (ساري اعتباراً من 1 يوليو 2010)
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 (المعدل) – افصاحات حول الأطراف ذات العلاقة (ساري اعتباراً من 1 يناير 2011)
- تعديلات التفسير رقم 14 الصادر عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية - الحد المفروض على موجودات المنفعة المحددة، والحد الأدنى لمتطلبات التمويل وتفاعلاتها (سارية اعتباراً من 1 يناير 2011)

لن يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة تأثير هام على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

4. إدارة المخاطر

يلخص هذا الجزء هذه المخاطر وطريقة إدارة المجموعة لها:

(أ) **مقدمة ونظرة عامة**

(1) الإطار العام

إن الهدف الأساسي من الإطار العام لإدارة المخاطر والإدارة المالية للمجموعة هو حماية مساهمي المجموعة من التعرض لأحداث تعوق تحقيق أهداف الأداء المالي الموضوعة بصورة مستمرة. تدرك الإدارة الأهمية البالغة لتطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر.

(2) إطار إدارة رأس المال

لدى المجموعة إطار عام لإدارة المخاطر الداخلية يتم من خلاله تحديد المخاطر التي تتعرض لها أي من وحدات الأعمال أو التي تتعرض لها المجموعة بصورة عامة بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير تلك المخاطر على رأس المال الاقتصادي. تشير تقديرات هذه السياسة الداخلية إلى حجم رأس المال المطلوب لتقليل مخاطر الإفلاس إلى مستوى محدد ذو مخاطر قليلة يطبق في عدد من الاختبارات (المالية وغير المالية) على الوضع الرأسمالي للأعمال.

(3) الإطار التنظيمي

تُعنى الجهات التنظيمية بصورة أساسية بحماية حقوق حاملي وثائق التأمين والمساهمين ومراقبتها عن كثب وذلك لضمان أن المجموعة تدير الأمور بشكل يرضي مصالحهم. في الوقت ذاته، تُعنى الجهات التنظيمية أيضاً بضمان احتفاظ المجموعة بمركز مالي مناسب يمكّنها من الوفاء بالالتزامات غير المتوقعة الناتجة عن الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.

تخضع عمليات المجموعة إلى المتطلبات التنظيمية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. لا تتطلب هذه اللوائح اعتماد الأنشطة ومراقبتها فقط ولكنها تفرض أيضاً بعض الأحكام الملزمة (مثل احتياطي أقساط التأمين غير المكتسبة) للحد من مخاطر التخلف عن السداد والعجز عن السداد من جانب شركات التأمين وذلك للوفاء بالالتزامات غير المتوقعة عند حدوثها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

4. إدارة المخاطر (تابع)

(أ) **مقدمة ونظرة عامة** (تابع)

(4) إدارة المطلوبات والموجودات

تنشأ المخاطر المالية من أوضاع المخاطر المكشوفة في أسعار الفائدة والعملات ومنتجات حقوق الملكية وجميعها تكون معرضة لتغيرات السوق الخاصة والعامة. وتتمثل المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة نظراً لطبيعة استثماراتها والتزاماتها بمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار حقوق الملكية. تقوم المجموعة بإدارة هذه الأوضاع ضمن إدارة مطلوبات الموجودات التي تم تطويرها من قبل الإدارة لتحقيق إيرادات من الاستثمارات طويلة الأجل تزيد عن مطلوباتها وفقاً لعقود التأمين والاستثمار.

يتم دمج إدارة المجموعة للمطلوبات والموجودات مع إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للمجموعة غير المرتبطة بصورة مباشرة بمطلوبات التأمين والاستثمار.

كما تشكل إدارة المجموعة للمطلوبات والموجودات جزءاً لا يتجزأ من إطار إدارة مخاطر التأمين لضمان توفر التدفقات النقدية الكافية في كل فترة للوفاء بالالتزامات الناتجة عن عقود التأمين.

(ب) **مخاطر التأمين**

تقبل المجموعة مخاطر التأمين بموجب عقود التأمين المكتتبة. إن المجموعة معرّضة لمخاطر عدم اليقين فيما يتعلق بتوقيت وتكرار وحجم المطالبات بموجب هذه العقود.

تقوم المجموعة بالتأمين على الأنواع التالية من عقود التأمينات العامة:

- تأمين المطلوبات
- تأمين الممتلكات
- تأمين السيارات
- التأمين الصحي

إن العنصرين الرئيسيين لسياسة المجموعة فيما يتعلق بإدارة مخاطر التأمين هما استراتيجية التأمين واستراتيجية إعادة التأمين كما هو مبين أدناه.

استراتيجية التأمين

إن الهدف من استراتيجية التأمين التي تتبعها المجموعة هو تكوين محافظ متوازنة مرتكزة على عدد كبير من المخاطر المماثلة. ويؤدي هذا الأمر إلى تقليل تقلبات نتائج هذه المحافظ.

تقوم المجموعة بوضع استراتيجية تأمين تحدد فئات الأعمال التي يتم التأمين عليها والدول التي يتم فيها التأمين على الأعمال والقطاعات التي تكون فيها المجموعة مستعدة لتقديم خدمات التأمين. تنقل هذه الاستراتيجية إلى موظفي التأمين في وحدات الأعمال المختلفة من خلال سلطات التأمين التي تقوم بوضع الحدود التي تتم بموجبها أعمال التأمين وفقاً لحجم وفئة الأعمال والدولة التي تتم فيها الأعمال وقطاع الأعمال وذلك بهدف ضمان انتقاء المخاطر المناسبة ضمن المحفظة. تبرم كافة عقود التأمينات العامة، باستثناء عقود التأمين البحرية، لمدة سنة ويحق لشركات التأمين رفض التجديد أو تغيير شروط وبنود العقد عند التجديد.

يمثل خيار التأمين الطبي جزءاً من إجراءات التأمين لدى المجموعة والتي يتم بموجبها تحميل أقساط التأمين لتعكس الحالة الصحية للمتقدم بطلب التأمين والخلفية الطبية عن عائلته. وترتكز الأسعار على الافتراضات مثل افتراضات الوفاة والحياة والتي تستند على الخبرة السابقة والتوجهات الحالية. يتم تقييم العقود التي تنطوي على مخاطر محددة وضمانات لتحديد إمكانية تحقيق أرباح وفقاً للإجراءات الموضوعة مسبقاً قبل اعتمادها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

4. إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر التأمين (تابع)

تتم مراجعة المنتجات من قبل وحدات الأعمال بصورة سنوية للتأكد أن افتراضات التسعير مناسبة. ويتم إجراء تحليل لتغيرات الإيرادات والمطلوبات لمعرفة ما هو مصدر توقع أي تغير مؤثر في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة. ويؤكد هذا التحليل مدى ملائمة الافتراضات المستخدمة في التأمين والتسعير.

شكلت المجموعة عدداً من اللجان الرقابية التي تقوم بمتابعة جميع المعطيات المتعلقة بالمخاطر واتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المخاطر بصورة عامة.

استراتيجية إعادة التأمين

تتضمن ترتيبات إعادة التأمين التغطية الزائدة وتغطية الكوارث. تقوم المجموعة بإعادة التأمين على جزء من مخاطر التأمين التي تقوم بالتأمين عليها وذلك بهدف مراقبة تعرضها للخسارة وحماية الموارد الرأسمالية.

يتضمن إعادة التأمين المتنازل عنه مخاطر الائتمان، كما هي مبينة في الإيضاح الخاص بإدارة المخاطر المالية. يوجد لدى المجموعة قسم إعادة التأمين يكون مسؤولاً عن وضع الحد الأدنى لمعايير الضمان المتعلقة بأعمال إعادة التأمين المقبولة بالإضافة إلى متابعة شراء إعادة التامين من قبل وحدات الأعمال طبقاً لتلك المعايير. ويقوم هذا القسم أيضاً بمتابعة تطور سير برنامج إعادة التأمين ومدى كفايته بصورة مستمرة.

تقوم شركات التأمين بشراء مجموعة من عقود إعادة التأمين الموازية وغير الموازية لتخفيض صافي تعرض المجموعة لأي حدث. علاوة على ذلك، يجوز لموظفي التأمين شراء عقود إعادة تأمين اختيارية في ظل بعض الظروف المحددة. وتخضع عملية شراء ترتيبات إعادة التأمين الاختيارية إلى الموافقة المسبقة من القسم المعني وتتم مراقبة إجمالي نفقات إعادة التأمين الاختياري بصورة منتظمة من قبل قسم إعادة التأمين.

تم أدناه تحليل معدلات الخسائر المقدرة وفق فئة الأعمال للسنة الحالية والمستقبلية:

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010		السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009	
نوع المخاطر	**نسبة إجمالي الخسائر**	**نسبة صافي الخسائر**	نسبة إجمالي الخسائر	نسبة صافي الخسائر
المتعلقة بالسيارات	**%74.1**	**%75.4**	%75.9	%81.9
غير متعلقة بالسيارات	**%37.3**	**%70.2**	%27.9	%44.7

عملية تطوير المطالبات

يعكس الجدول التالي المطالبات الفعلية (وفقاً لسنة وقوعها والتقديرات بما في ذلك المطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها) مقارنةً بالتقديرات السابقة للخمس سنوات السابقة على أساس وقوعها بالنسبة للسيارات، وعلى أساس السنة المالية بالنسبة لغير السيارات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

4. إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر التأمين (تابع)

المطالبات المتعلقة بالسيارات (إجمالي):

	2006 وما قبلها ألف درهم	**2007 ألف درهم**	**2008 ألف درهم**	**2009 ألف درهم**	**2010 ألف درهم**	**الإجمالي ألف درهم**
في نهاية سنة التقرير	357,743	130,550	164,941	143,796	104,257	
سنة واحدة لاحقاً	390,049	174,891	198,661	219,749		
سنتان لاحقاً	394,195	179,329	210,448			
ثلاث سنوات لاحقاً	391,712	177,410				
أربع سنوات لاحقاً	393,478					
التقديرات الحالية للمطالبات المتراكمة	393,478	177,410	210,448	219,749	104,257	1,105,342
الدفعات المتراكمة حتى تاريخه	(391,384)	(177,498)	(209,258)	(207,232)	(82,915)	(1,068,287)
المطلوبات المعترف بها ضمن بيان المركز المالي الموحد	**2,094**	**(88)**	**1,190**	**12,517**	**21,342**	**37,055**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

4. إدارة المخاطر (تابع)

ب) مخاطر التأمين (تابع)

عملية تطوير المطالبات (تابع)

المطالبات الغير متعلقة بالسيارات (إجمالي):

	2006 وما قبلها ألف درهم	2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	2009 ألف درهم	2010 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
في نهاية سنة التقرير	1,004,817	151,051	214,862	211,441	141,377	
سنة واحدة لاحقاً	1,308,454	225,380	383,425	490,778		
سنتين لاحقاً	1,360,735	314,730	385,243			
ثلاث سنوات لاحقاً	1,329,529	327,970				
أربع سنوات لاحقاً	1,225,768					
التقديرات الحالية للمطالبات المتراكمة	1,225,768	327,970	385,243	490,778	141,377	2,571,136
الدفعات المتراكمة حتى تاريخه	(1,130,261)	(279,180)	(333,528)	(433,209)	(51,473)	(2,227,651)
المطلوبات المعترف بها ضمن بيان المركز المالي الموحد	**95,507**	**48,790**	**51,715**	**57,569**	**89,904**	**343,485**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

4. إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر التأمين (تابع)

حساسية اكتتاب الأرباح والخسائر

بقيت المساهمات الخاصة بعمليات التأمين إلى صافي أرباح المجموعة عند 100% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 (*2009 - 100%*). لا تتوقع المجموعة تغيرات سلبية في مساهمات أرباح التأمين وذلك للأسباب التالية:

بلغ المستوى العام في الإحتفاظ بالمخاطر نسبة 41% (*2009 - 39 %*) ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى مستويات الاحتفاظ المنخفضة في مجال الهندسة والحرائق والحوادث. ومع ذلك، بالنسبة لمجالات العمل الأخرى، فإنه يتم تغطية المجموعة بصورة كافية من فائض برامج إعادة تأمين الخسائر للوقاية من الآثار المالية الجسيمة.

لدى المجموعة صافي إيرادات عمولات تقدر بـ 15% (*2009 - 19 %*) من الأرباح الصافية للاكتتاب في الغالب من إيداعات إعادة التأمين التي لا تزال مصدراً مربحاً للدخل.

تركزات مخاطر التأمين

تشارك المجموعة، مثل شركات التأمين الأخرى، في سياق الأعمال الإعتيادية في اتفاقات مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التأمين، وذلك بغرض التقليل من التعرضات للمخاطر الناتجة عن مطالبات التأمين الكبرى.

تقوم المجموعة بغرض تقليل تعرضها لخسائر كبيرة نتيجة عجز شركات إعادة التأمين، بتقييم الوضع المالي لشركات إعادة التأمين، ومراقبة تركزات مخاطر الائتمان الناتجة عن المناطق الجغرافية المشابهة، أو الأنشطة أو السمات الاقتصادية لشركات إعادة التأمين. لا تعفي عقود إعادة التأمين المتنازل عنها المجموعة من التزاماتها تجاه حاملي وثائق التأمين. تبقى المجموعة مسؤولة تجاه حاملي وثائق التأمين عن الجزء المعاد تأمينه إلى الحد الذي تكون عنده أي شركة إعادة التأمين غير قادرة على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاقيات إعادة التأمين.

فيما يلي تركزات مخاطر التأمين كما في 31 ديسمبر 2010:

	البحري والطيران		غير البحري		إجمالي المبلغ المؤمن عليه	
	إجمالي ألف درهم	صافي ألف درهم	إجمالي ألف درهم	صافي ألف درهم	إجمالي ألف درهم	صافي ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	**158,107,277**	**3,333,850**	**224,773,635**	**43,587,198**	**382,880,912**	**46,921,048**
دول مجلس التعاون الخليجي	**12,195,174**	**234,310**	**11,080,648**	**417,239**	**23,275,822**	**651,549**
دول أخرى	**4,398,327**	**109,768**	**11,087,678**	**777,515**	**15,486,005**	**887,283**
	174,700,778	**3,677,928**	**246,941,961**	**44,781,952**	**421,642,739**	**48,459,880**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

4. إدارة المخاطر (تابع)

(ب) مخاطر التأمين (تابع)

تركزات مخاطر التأمين (تابع)

فيما يلي تركزات مخاطر التأمين كما في 31 ديسمبر 2009:

	البحري والطيران		غير البحري		إجمالي المبلغ المؤمن عليه	
	إجمالي	صافي	إجمالي	صافي	إجمالي	صافي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	108,246,664	2,651,794	177,564,904	32,571,997	285,811,568	35,223,791
دول مجلس التعاون الخليجي	31,557,197	164,637	5,503,266	206,952	37,060,463	371,589
دول أخرى	3,341,031	2,005	11,259,927	994,833	14,600,958	996,838
	143,144,892	2,818,436	194,328,097	33,773,782	337,472,989	36,592,218

(ج) المخاطر المالية

إن المجموعة معرضة للمخاطر الأساسية التالية جراء استخدامها للأدوات المالية:

(ج 1) مخاطر الائتمان
(ج 2) مخاطر السيولة
(ج 3) مخاطر السوق
(ج 4) المخاطر التشغيلية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر المبينة أعلاه ويصف أهداف المجموعة وسياساتها والطرق المستخدمة من قبلها في قياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة المجموعة لرأس المال.

(ج 1) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تسبب أحد أطراف لأداة مالية ما في خسائر مالية للطرف الأخر من خلال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.

تم وضع سياسة لمخاطر الائتمان توضح تقييم وتحديد ما يمثل مخاطر ائتمانية للمجموعة كما تم وضع سياسات وإجراءات للحد من تعرضات المجموعة لمخاطر الائتمان.

	2010	2009
التعرضات القصوى:	**ألف درهم**	ألف درهم
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**105,282**	-
سندات دين- استثمارات متاحة للبيع	**-**	10,446
وديعة قانونية	**10,000**	10,000
موجودات عقود إعادة التأمين	**669,482**	762,931
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	**682,719**	529,445
النقدية والأرصدة لدى المصارف	**1,211,976**	1,230,940
التعرضات القصوى	**2,679,459**	2,543,762

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

4. إدارة المخاطر (تابع)

(ج 1) مخاطر الائتمان (تابع)

تتم متابعة مدى الالتزام بهذه السياسة ويتم مراجعة التعرضات بشكل دوري من أجل التعرف على مدى التغيرات في بيئة المخاطر.

فيما يتعلق بجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها المجموعة، فتتمثل التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان لدى المجموعة بالقيمة المرحّلة كما هي مبينة في البيانات المالية الموحدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

يتم إيداع إعادة التأمين لدى شركات إعادة تأمين معتمدة من قبل الإدارة وهي تكون عادة شركات دولية ذات سمعة جيدة.

للحد من تعرضها لخسائر كبيرة نتيجة عدم الوفاء بالسداد من قبل شركات إعادة التأمين، تقوم المجموعة بتقييم الوضع المالي لشركات إعادة التأمين المعنية ورصد تركيزات مخاطر الائتمان الناتجة عن المناطق الجغرافية أو الأنشطة المماثلة أو السمات الاقتصادية لشركات إعادة التأمين.

إدارة مخاطر الائتمان

اعتمدت المجموعة سياسة التعامل فقط مع الأطراف المقابلة ذوي الجدارة الائتمانية كوسيلة للتخفيف من مخاطر الخسارة المالية الناجمة عن التأخر عن السداد. يتم بصفة مستمرة مراقبة تعرضات المجموعة للمخاطر والتصنيفات الائتمانية لأطرافها المقابلة. ويتم توزيع القيمة الإجمالية للمعاملات المبرمة بين الأطراف المقابلة المعتمدة. يتم التحكم في المخاطر الائتمانية من خلال الحدود الموضوعة للأطراف المقابلة، والتي يتم مراجعتها واعتمادها من قبل الإدارة سنوياً.

إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالمبالغ السائلة لدى البنوك محدودة حيث أن الأطراف المقابلة تتمتع بتصنيف ائتماني عالي وفقاً للتحديد الذي تم من قبل وكالات تصنيف ائتماني عالية أو بنوك محلية ذات سمعة حسنة يتم مراقبتها عن كثب من قبل الهيئة الرقابية.

تمثل القيمة المرحّلة للموجودات المالية المسجلة في البيانات المالية الموحدة، والتي تكون صافية من خسائر انخفاض القيمة، أقصى قدر من التعرض لمخاطر الائتمان لهذه المستحقات والمبالغ السائلة.

تقوم الإدارة بتاريخ كل تقرير بتقييم الجدارة الائتمانية لشركات إعادة التأمين وتحديث استراتيجية شراء إعادة التأمين، والتأكد من المخصصات المناسبة لانخفاض القيمة، إذا لزم الأمر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

4. إدارة المخاطر (تابع)

(ج 2) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بمخاطر مواجهة المجموعة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية.

تقوم الإدارة بصورة يومية بمراقبة متطلبات السيولة للتأكد من توفر مبالغ كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

إدارة مخاطر السيولة

تقع مسؤولية إدارة مخاطر السيولة على عاتق مجلس الإدارة، والذي قام بوضع إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر السيولة فيما يتعلق بالتمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل ومتطلبات إدارة السيولة لدى المجموعة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الإحتفاظ باحتياطات كافية من خلال المراقبة المستمرة وتوقع التدفقات النقدية الفعلية ومطابقة بيانات الاستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية.

يتضمن الجدول أدناه تفاصيل المطلوبات المالية لدى المجموعة من خلال بيان الاستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية لدى المجموعة بناءً على الترتيبات التعاقدية للسداد. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية بناءً على الفترة المتبقية في تاريخ التقرير إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي. يتم مراقبة بيان الاستحقاق من قبل الإدارة لضمان الاحتفاظ بالسيولة الكافية.

	القيمة المرحّلة ألف درهم	من 0 إلى 180 يوماً ألف درهم	من 181 إلى 365 يوماً ألف درهم
المطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2010			
مطلوبات عقود التأمين	1,098,360	-	1,098,360
قروض من مؤسسات مالية	36,730	-	36,730
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	382,968	382,968	-
الإجمالي	**1,518,058**	**382,968**	**1,135,090**
المطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2009			
مطلوبات عقود التأمين	1,119,054	-	1,119,054
قروض من مؤسسات مالية	-	-	-
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	325,657	325,657	-
الإجمالي	1,444,711	325,657	1,119,054

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

4. إدارة المخاطر (تابع)

(ج 3) مخاطر أسعار السوق

تتمثل مخاطر السوق بالمخاطر التي قد تنتج من تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كانت تلك التغيرات نتيجة لعوامل متعلقة بأداة التأمين بعينها أو المصدر أو عوامل أخرى تؤثر على كافة الأوراق المالية التي يتم المتاجرة بها في السوق. تقوم المجموعة بالحد من مخاطر السوق من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة ومن خلال المراقبة المستمرة للتطورات في أسواق الأسهم المحلية وأسواق الدين. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بصورة نشطة بمراقبة العوامل الرئيسية التي تؤثر على تحركات السوق، ويشمل ذلك إجراء تحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركات المستثمر بها.

إدارة مخاطر السوق

إن المجموعة معرضة لمخاطر أسعار السوق فيما يتعلق بالاستثمارات المدرجة والعقارات الاستثمارية.

تقوم المجموعة بفصل تعرضها لمخاطر السوق من المحافظ التجارية وغير التجارية. تشتمل المحافظ التجارية على الأوضاع الناشئة عن تحركات السوق والمواقف المتخذة بشأن الملكية، جنباً إلى جنب مع الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدارتها على أساس القيمة العادلة.

تقوم المجموعة بالحد من مخاطر السوق من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة والمتابعة المستمرة لتطورات السوق. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمتابعة العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأسهم وتحركات السوق، بما في ذلك تحليل الأداء التشغيلي والمالي للشركات المستثمر فيها.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية التي تحمل فائدة وتعكس إمكانية التأثير السلبي للتغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية والإيرادات ذات الصلة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر بشكل أساسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة وعن طريق مطابقة بيان إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات.

تم إعادة تسعير جزء كبير من موجودات ومطلوبات المجموعة في خلال سنة واحدة. وبالتالي، فإن مخاطر أسعار الفائدة محدودة عند هذا الحد.

يمثل معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية نقدية بالمعدل الذي، عندما يستخدم في حساب القيمة الحالية، ينتج عنه القيمة المرحّلة لهذه الأداة. ويمثل هذا المعدل بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي لأداة ذات معدل ثابت مرحّلة بالتكلفة المطفأة ومعدل السوق الحالي لأداة متغيرة أو لأداة مرحّلة بالقيمة العادلة.

تحليل الحساسية

في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، إذا تغيرت أسعار الأسهم بمقدار 10% ارتفاعاً أو انخفاضاً وفقاً للافتراضات المذكورة أدناه مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي أرباح المجموعة سوف ترتفع/تنخفض بمقدار 5,131,249 درهم (2009: زيادة/انخفاض بمقدار *6,348,543* درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

4. إدارة المخاطر (تابع)

(ج 3) مخاطر أسعار السوق (تابع)

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية بالمخاطر الناتجة من تقلب قيمة الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية بالعملات الأجنبية. إن العملة الرسمية للشركة هي الدرهم الإماراتي.

تتعرض المجموعة لمخاطر هامة من المعاملات التي تتم بالدولار الأمريكي، قامت المجموعة بتثبيت سعر صرف الدرهم الإماراتي أمام الدولار الأمريكي منذ 1980 وبالتالي، فإن تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية يقتصر على هذا الحد.

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغيرات في القيم العادلة لاستثمارات الأسهم. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات في ضوء التوزيع الجيوغرافي وتركزات مجال العمل.

تحليل الحساسية

في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، إذا تغيرت أسعار الأسهم بمقدار 10% ارتفاعاً أو انخفاضاً وفقاً للافتراضات المذكورة أدناه مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، سيؤدي ذلك إلى:

الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- ارتفاع/انخفاض صافي الأرباح بمقدار 3,213,934 درهم (2009- زيادة/انخفاض بمقدار 5,236,985 درهم)

الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:

- تؤدي التغيرات في احتياطات إعادة تقييم الأسهم إلى ارتفاع/انخفاض بمقدار 56,158,151 درهم (2009 – ارتفاع/انخفاض بمقدار 49,181,537 درهم) للمجموعة نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للأسهم المدرجة

(ج 4) المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية بمخاطر الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي قد تنتج عن أسباب متنوعة مرتبطة بعمليات المجموعة، وأخطاء الموظفين، والتكنولوجيا والبنية التحتية وبعوامل خارجية أخرى خلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة بشكل عام لسلوك الشركات. تنتج الأنشطة التشغيلية عن كافة عمليات المجموعة.

إن هدف المجموعة هو إدارة المخاطر التشغيلية وذلك من خلال الموازنة بين تجنب الخسائر المالية والأضرار التي تلحق بسمعة المجموعة وكذلك تجنب الإجراءات الرقابية التي تقيد المبادرة والابتكار.

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة. وتمارس هذه المسؤوليات من خلال لجنة إدارة المخاطر التشغيلية مع الإطار الموضوع للسياسات وإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر والتحكم فيها وتقديم تقرير بشأن هذه المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بتطبيق سياسات وإجراءات داخلية واضحة للحد من احتمال وقوع أي خسائر تشغيلية. حيثما كان ذلك مناسباً، يتم الحد من المخاطر من خلال التأمين. كما يوفر هذا الإطار الترابط مع فئات المخاطر الأخرى.

يتم دعم الالتزام بالسياسات والإجراءات من خلال المراجعة الدورية التي يتعهد بها قسم التدقيق والالتزام. ويتم مناقشة نتائج أعمال المراجعة مع إدارة وحدات الأعمال ذات الصلة، مع تقديم تقرير بذلك إلى لجنة التدقيق والإدارة العليا للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

4. إدارة المخاطر (تابع)

(د) إدارة رأس المال

يتمثل هدف المجموعة من إدارة رأسمال في الالتزام بمتطلبات رأس مال التأمين المطلوب بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 9 لسنة 1984 وتعديلاته بشأن شركات ووكلاء التأمين.

تحدد الجهة التشريعية التأمينية المحلية بدولة الإمارات العربية المتحدة الحد الأدنى لمبلغ ونوع رأس المال الذي يجب أن تحتفظ بها المجموعة بالإضافة إلى التزاماتها التأمينية. يجب الاحتفاظ بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال (المبين في الجدول أدناه) على مدار السنة. تخضع المجموعة لأنظمة ملاءة التأمين المحلية التي التزمت بها خلال السنة. أدرجت المجموعة ضمن سياساتها وإجراءاتها الاختبارات اللازمة لضمان الالتزام الكامل والمستمر بهذه الأنظمة.

يبين الجدول التالي بإيجاز الحد الأدنى المطلوب لرأس المال وإجمالي رأس المال المحتفظ به.

	2010 **ألف درهم**	2009 ألف درهم
إجمالي رأس المال المحتفظ به	**375,000**	375,000
الحد الأدنى المطلوب لرأس المال	**100,000**	100,000

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

5. استخدام التقديرات والأحكام

قامت الإدارة في إطار تطبيق السياسة المحاسبية للمجموعة بوضع التقديرات والأحكام التالية ذات التأثير الهام على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة.

المصادر الرئيسية لعدم اليقين من التقديرات

إن مجالات أعمال المجموعة التي تنطوي على مصادر رئيسية لعدم اليقين من التقديرات تشتمل على قياس مخصصات عقود التأمين وتحديد القيم العادلة للأدوات المالية.

الأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

قياس مخصصات عقود التأمين

يتضمن الإيضاح 3 (و) المزيد من التفاصيل حول السياسة المحاسبية الخاصة بالمجموعة والمتعلقة باحتساب عقود التأمين. إن الافتراضات الرئيسية الموضوعة فيما يتعلق بمطلوبات عقود التأمين مدرجة في الإيضاح 3 (و) (8).

تصنيف عقود التأمين

يتم تصنيف العقود كعقود تأمين عندما يتم بموجبها تحويل مخاطر التأمين الهامة من حامل عقد التأمين إلى المجموعة. يتضمن الإيضاح (3) (و) (1) المزيد من التفاصيل حول سياسة المجموعة المحاسبية الخاصة بتصنيف التأمين.

هناك عدد من العقود التي تم بيعها والتي تقوم المجموعة بموجبها بوضع أحكام حول مستوى مخاطر التأمين التي تم تحويلها. ويتم تقييم مستوى مخاطر التأمين من خلال الأخذ بالاعتبار إمكانية وجود عمليات ذات طبيعة تجارية تكون المجموعة ملتزمة فيها بدفع تعويضات إضافية كبيرة. تتمثل هذه التعويضات بتلك التي تزيد عن المبالغ مستحقة الدفع فيما لو لم يقع الحدث المؤمن عليه. وتشتمل هذه المبالغ الإضافية على مطلوبات التعويضات وتكاليف التقييم ولا تتضمن خسائر القدرة على تحميل حامل العقد نفقات الخدمات المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

5. استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

مخصص التعويضات قيد التسوية سواء تم الإبلاغ عنها أو لم يتم

يتطلب من الإدارة وضع أحكام هامة عند تقدير المبالغ المستحقة إلى حاملي العقود والناتجة عن المطالبات المقدمة بموجب عقود التأمين. يجب أن ترتكز هذه التقديرات على افتراضات هامة حول العديد من العوامل التي تتضمن درجات الأحكام المتغيرة والهامة وعدم اليقين وقد تختلف النتائج الفعلية عن تقديرات الإدارة مما يترتب عليه تغيرات مستقبلية في الالتزامات المقدرة.

وبصورة محددة، يجب وضع تقديرات لإجمالي التكلفة المتوقعة للتعويضات التي تم الإبلاغ عنها في تاريخ بيان المركز المالي الموحد ولإجمالي التكلفة المتوقعة للتعويضات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. تتمثل الطريقة الأساسية المتبعة من قبل الإدارة لتقدير تكلفة المطالبات المبلّغ عنها والمطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها باستخدام طرق تسوية المطالبات السابقة لتوقع طرق تسوية المطالبات المستقبلية.

يتم تقدير المطالبات التي تخضع لأحكام قضائية أو قرارات تحكيم بصورة منفردة. عادة يقوم خبير تسوية مطالبات التأمين بتقدير تعويضات الممتلكات. تقوم الإدارة بصورة منتظمة بمراجعة مخصصاتها المتعلقة بالتعويضات المتكبدة والتعويضات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها.

تصنيف الأدوات المالية

تقدم سياسات المجموعة المحاسبية نطاق لتصنيف الموجودات والمطلوبات في بداية العقد ضمن فئات محاسبية مختلفة في ظل بعض الظروف:

(1) عند تصنيف الموجودات المالية «بالتكلفة المطفأة»، رأت المجموعة أنها تستوفي المعايير الخاصة بالتصنيف المبيّن في السياسة المحاسبية 3 (ب) (3).

(2) عند تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، رأت المجموعة أنها تستوفي المعايير الخاصة بالتصنيف المبيّن في الإيضاح 3 (ب) (4).

إن تفاصيل تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية مبينة في الإيضاح 3 (ب).

تحديد القيم العادلة

يرتكز تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية على سعرها السوقي المدرج في سوق نشط ضمن المستوى 1 من تسلسل القيمة العادلة. وترتكز القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية على السياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح 3 (ح).

المطلوبات الطارئة الناشئة عن التقاضي

تقوم المجموعة نظراً لطبيعة عملياتها، بالدخول في دعاوي قضائية تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية. يرتكز مخصص المطلوبات الطارئة الناشئة عن التقاضي على احتمالية تدفق الموارد الاقتصادية وإمكانية تقدير هذه التدفقات بشكل موثوق. تخضع هذه الأمور لكثير من الشكوك ولا يمكن توقع الأمور الفردية بشكل مؤكد.

تقييم *استثمارات الأسهم الغير* مدرجة

يرتكز تقييم استثمارات الأسهم الغير مدرجة على معاملات السوق الحديثة التي تتم في سياق الأعمال الاعتيادية، أو القيمة العادلة لأدوات أخرى مماثلة بشكل جوهري، أو التدفقات النقدية المخصومة بالمعدلات الحالية لأدوات مماثلة أو نماذج التقييم الأخرى. في حالة عدم وجود سوق نشط لهذه الاستثمارات أو أي معاملات حديثة أخرى قد توفر دليلاً على القيمة العادلة الحالية، يتم ترحيل هذه الاستثمارات بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة المعترف بها، إن وجدت. ترى الإدارة أن القيمة المرحّلة لاستثمارات الأسهم الغير مدرجة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمها العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

5. استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

انخفاض قيمة الاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة

تقوم المجموعة بصورة مستمرة بتقدير انخفاض قيمة الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة، كما تقوم بمراجعة شاملة بصورة ربع سنوية لتقييم ما إذا كان من الضروري الاعتراف بمخصص انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. على وجه الخصوص، يتطلب الأمر قيام الإدارة بوضع الأحكام الهامة لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد المخصص المطلوب لانخفاض القيمة. تقوم الإدارة عند تقدير هذه التدفقات النقدية بوضع أحكام حول الوضع المالي للأطراف المقابلة والطرق الأخرى للتسوية وصافي القيمة الممكن تحقيقها لأي ضمانات مترافقة. ترتكز هذه التقديرات على الافتراضات حول العديد من العوامل التي تنطوي على درجات متفاوتة من الأحكام وعدم اليقين، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في مخصصات انخفاض القيمة.

الالتزامات النهائية الناشئة عن المطالبات المقدمة بموجب عقود التأمين

تمثل التقديرات الخاصة بالالتزامات النهائية الناشئة عن المطالبات المقدمة بموجب عقود التأمين أهم التقديرات المحاسبية لدى المجموعة. هناك مصادر لعدم اليقين يجب أخذها بالاعتبار عند تقدير المطالبات التي سوف تتكبدها المجموعة في نهاية الأمر مقابل تلك المطالبات. يجب وضع التقديرات لكلاً من التكلفة النهائية المتوقعة للمطالبات التي تم الإبلاغ عنها في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والتكاليف النهائية المتوقعة للمطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم تقدير الالتزامات غير المدفوعة للمطالبات التي تم الإبلاغ عنها باستخدام مدخلات عمليات التقييم الخاصة بالحالات الفردية التي تم الإبلاغ عنها للمجموعة وتقديرات الإدارة بناءً على التوجهات السابقة لتسوية المطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها. يتم بتاريخ كل تقرير إعادة تقييم تقديرات المطالبات الخاصة بالسنة السابقة لتقييم مدى ملاءمتها، ويتم إجراء تغييرات على هذا المخصص.

انخفاض قيمة ذمم التأمين المدينة

يتم تقدير المبلغ القابل للتحصيل فيما يتعلق بذمم التأمين المدينة عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل كامل المبلغ. لتحديد ما إذا كانت ذمم التأمين المدينة قد تعرّضت لانخفاض القيمة، يتطلب ذلك قيام المجموعة بتقييم الوضع الائتماني والسيولة لحاملي وثائق التأمين وشركات التأمين، ومعدلات الاسترداد التاريخية، بما في ذلك الاستقصاءات المفصلة التي تمت خلال عام 2010 وردود الأفعال الواردة من الشؤون القانونية. يتم الاعتراف بالفروق بين المبالغ المقدر تحصيلها والقيمة الدفترية كمصروف ضمن الأرباح أو الخسائر. سوف يتم الاعتراف بأي فروق بين المبالغ الفعلية المحصلة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة ضمن الأرباح أو الخسائر في وقت التحصيل. إن المخصص الموضوع للديون المشكوك في تحصيلها من ذمم التأمين المدينة كما في 31 ديسمبر 2010 يبلغ 39,836,312 درهم (*2009: 29,726,000* درهم).

اختبار كفاية المطلوبات

يتم إجراء اختبارات كفاية المطلوبات بتاريخ كل بيان مركز مالي موحد لضمان كفاية مطلوبات العقود. تستخدم المجموعة أفضل تقديرات للتدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية المقدرة والمطالبات المتداولة ومصروفات الإدارة، فضلاً عن إيرادات الاستثمار من الموجودات التي تدعم هذه المطلوبات في تقييم كفاية المطلوبات. يتم على الفور تحميل أي عجز على الأرباح أو الخسائر.

القيمة العادلة للأراضي المحتفظ بها كعقارات استثمارية

تمثل الأسعار الحالية أفضل دليل للقيمة العادلة في سوق نشط لعقود تأجير أو عقود مماثلة أخرى. في ظل عدم وجود هذه المعلومات، تقوم المجموعة بتحديد القيمة في نطاق التقديرات الملائمة للقيمة العادلة. تقوم المجموعة عند وضع تقديراتها بدراسة الأسعار الحالية لعقارات مماثلة في نفس الموقع ولها نفس الشروط الإقتصادية منذ تاريخ إبرام هذه المعاملات وفق هذه الأسعار. ترتكز هذه التقديرات على بعض الافتراضات التي تخضع لعدم اليقين وقد تختلف بشكل كبير عن النتائج الفعلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

6. الموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم قياس جميع الموجودات والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة عدا الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة وذلك بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في سوق نشط أو بالأسعار المحددة من قبل الأطراف المقابلة أو من خلال استخدام طرق تقييم مثل طريقة التدفقات النقدية المخصومة.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن به استبدال موجودات أو تسوية مطلوبات بين أطراف ذات دراية ولديها رغبة في إجراء هذه المعاملات ضمن نطاق الأعمال الاعتيادية. ولهذا فقد ينشأ اختلاف بين القيم الدفترية المدرجة وتقديرات القيمة العادلة. ينطوي تعريف القيمة العادلة على الافتراض باستمرارية المجموعة دون وجود أية نية أو حاجة لتقليص حجم العمليات، بشكل مادي، أو الدخول في معاملات بشروط ليست في صالح المجموعة.

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام نظام تسلسلي للقيم العادلة المبين أدناه الذي يوضح أهمية المدخلات المستخدمة في وضع القياسات:

- المستوى1: سعر السوق المدرج (غير المعدل) في سوق نشط لأداة نموذجية.
- المستوى2: أساليب التقييم بناءً على المدخلات القابلة للملاحظة، سواء بصورة مباشرة (كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (المشتقة من الأسعار). تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة، أو أساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.
- المستوى 3: أساليب التقييم باستخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة. تشتمل هذه الفئة على جميع الأدوات التي بشأنها تشتمل أساليب التقييم على مدخلات لا ترتكز على بيانات قابلة للملاحظة ويكون للمدخلات غير القابلة للملاحظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة.

تشتمل أساليب التقييم على صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخصومة، ومقارنتها مع أدوات مماثلة توجد لها أسعار سوق قابلة للملاحظة، ونماذج التقييم الأخرى. تشتمل الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم على معدلات فائدة خالية من المخاطر وتقييمية، وجداول الائتمان، ومدخلات أخرى يتم استخدامها في تقدير معدلات الخصم، وأسعار السندات وحقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار حقوق الملكية ومؤشرات حقوق الملكية وتقلبات وارتباطات الأسعار المتوقعة. إن الهدف من أساليب التقييم يتمثل بالتوصل إلى تحديد للقيمة العادلة التي تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ التقرير، والتي كان ليتم تحديدها من قبل مشاركي السوق وفقاً لشروط السوق الاعتيادية.

تتقارب القيم العادلة للنقد وما يعادله والودائع القانونية، التي تكون بشكل كبير قصيرة الأجل وصادرة وفقاً لمعدلات السوق، من قيمها الدفترية.

تسويات المستوى الثالث

تم خلال السنة استبعاد صافي استثمارات بقيمة 10,28 مليون درهم (2009: لاشيء درهم)، وتم خلال السنة تسجيل خسائر إعادة تقييم استثمارات بقيمة 2,2 مليون درهم خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (2009: لاشيء درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

6. الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

تسلسل القيم العادلة

يبين الجدول أدناه تحليل للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بنهاية فترة تقديم التقرير، من خلال مستوى تسلسل القيمة العادلة، والذي يتم في إطاره تصنيف قياس القيمة العادلة:

	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في 31 ديسمبر 2010				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**1,805**	**27,542**	**2,792**	**32,139**
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**397,382**	-	**56,713**	**454,095**
	399,187	**27,542**	**59,505**	**486,234**
كما في 31 ديسمبر 2009				
الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة	-	52,370	-	52,370
الموجودات المالية المتاحة للبيع	423,043	-	64,761	487,804
	423,043	52,370	64,761	540,174

7. الممتلكات والمعدات

تشتمل الممتلكات والمعدات على مباني المجموعة ومعدات المكاتب والسيارات. فيما يلي إجمالي التكاليف والاستهلاك المتراكم:

	مباني	أثاث وتركيبات	معدات مكتبية	سيارات	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة					
في 1 يناير 2010	2,495	9,804	6,557	1,246	20,102
الإضافات	-	27,483	2,302	26	29,811
الاستبعادات	-	(3,056)	-	(677)	(3,733)
في 31 ديسمبر 2010	**2,495**	**34,231**	**8,859**	**595**	**46,180**
الاستهلاك					
في 1 يناير 2010	250	5,798	3,373	1,195	10,616
المحمل	83	3,472	675	11	4,241
عند الاستبعادات	-	(2,850)	-	(677)	(3,527)
في 31 ديسمبر 2010	333	6,420	4,048	529	11,330
القيم المرحّلة					
في 31 ديسمبر 2010	**2,162**	**27,811**	**4,811**	**66**	**34,850**
في 31 ديسمبر 2009	2,245	4,006	3,184	51	9,486

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

8. استثمارات عقارية

	مبنى المكتب الرئيسي أبوظبي(1)	مبنى العين(2)	مبنى الشارقة(3)	أرض شاطىء الراحة(4)	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
القيمة العادلة في 1 يناير 2009	101,000	13,090	41,560	221,650	377,300
الزيادة في القيمة العادلة خلال السنة	71,000	(1,090)	(6,060)	(24,350)	39,500
في 1 يناير 2010	172,000	12,000	35,500	197,300	416,800
الزيادة/(النقص) في القيمة العادلة خلال السنة	3,000	(1,000)	(3,500)	(21,800)	(23,300)
القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2010	**175,000**	**11,000**	**32,000**	**175,500**	**393,500**

(1) مبنى المكتب الرئيسي أبوظبي

يتألف هذا المبنى من 14 طابقاً وتم إنجازه في 1980. استندت القيمة العادلة للعقار إلى تقييم السوق المفتوح الذي قامت به شركة تقييم مستقلة.

(2) مبنى العين

يتألف المبنى من 6 طوابق وتم إنجازه في 2003. إن المبنى بالكامل متاح للتأجير لأطراف أخرى. تستند القيمة العادلة للمبنى إلى تقييم السوق المفتوح الذي قامت به شركة تقييم مستقلة.

(3) مبنى الشارقة

يتألف المبنى من 16 طابقاً وقد تم شراؤه خلال 1993. إن المبنى بالكامل متاح للتأجير لأطراف أخرى. تستند القيمة العادلة للمبنى إلى تقييم السوق المفتوح الذي قامت به شركة تقييم مستقلة.

(4) أرض شاطىء الراحة

قامت المجموعة في 2007 بشراء قطعتين أرض في شاطىء الراحة بمدينة أبوظبي. تستند القيمة العادلة للمبنى إلى تقييم السوق المفتوح الذي قامت به شركة تقييم مستقلة.

تقع كافة العقارات الاستثمارية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

9. الاستثمارات

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
الاستثمارات المتاحة للبيع	-	491,797
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**454,095**	-
استثمارات في ائتلاف مشترك	**2,204**	18
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**105,282**	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**32,139**	52,370
استثمارات كما في 31 ديسمبر	**593,720**	544,185

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
الاستثمارات المتاحة للبيع		
القيمة العادلة في 1 يناير	**491,797**	528,267
الإضافات خلال السنة	**167,408**	337,419
الاستبعادات خلال السنة	**(77,994)**	(462,103)
(النقص)/الزيادة في القيمة العادلة	**(16,035)**	88,882
التغير في سعر الصرف	**2**	(668)
القيمة العادلة كما في 30 ديسمبر	**565,178**	491,797
تسويات إعادة التصنيف		
التحويل إلى استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**(454,095)**	-
التحويل إلى استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(4,597)**	-
التحويل إلى استثمارات بالتكلفة المطفأة	**(106,486)**	-
القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2010	-	491,797

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**454,095**	-

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
استثمارات في ائتلاف مشترك		
استثمار في URSME – في 31 ديسمبر	**2,204**	18

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة		
معاد تصنيفها من استثمارات متاحة للبيع	**106,486**	-
التغير في قيمة استثمارات	**(1,204)**	-
القيمة المطفأة في 31 ديسمبر	**105,282**	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

9. الاستثمارات (تابع)

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
استثمارات بالقيمة العادلة		
القيمة العادلة في 1 يناير	**52,370**	45,004
الإضافات خلال السنة	**-**	26,519
الاستبعادات خلال السنة	**(23,208)**	(14,756)
صافي النقص في القيمة العادلة	**(1,620)**	(4,397)
القيمة العادلة في 30 ديسمبر	**27,542**	52,370
التحويل من استثمارات متاحة للبيع	**4,597**	-
القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر	**32,139**	52,370

10. الوديعة القانونية

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 1984 (وتعديلاته) التي تشمل شركات ووكلاء التأمين، تحتفظ المجموعة بوديعة مصرفية بمبلغ 10,000,000 درهم (*2009 - 10,000,000* درهم) والتي لا يمكن استخدامها دون موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

11. مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
مطلوبات التأمين		
المطالبات التي تم الابلاغ عنها	**330,434**	448,534
المطالبات المتكبدة ولم يتم الابلاغ عنها	**50,106**	44,853
أقساط التأمين غير المكتسبة	**717,820**	625,667
	1,098,360	1,119,054
المسترد من شركات إعادة التأمين		
المطالبات التي تم الابلاغ عنها	**218,678**	350,239
المطالبات المتكبدة ولم يتم الابلاغ عنها	**25,953**	35,024
أقساط التأمين غير المكتسبة	**424,851**	377,668
	669,482	762,931
مطلوبات التأمين - صافي		
المطالبات التي تم الابلاغ عنها	**111,756**	98,295
المطالبات المتكبدة ولم يتم الابلاغ عنها	**24,153**	9,829
أقساط التأمين غير المكتسبة	**292,969**	247,999
	428,878	356,123

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

11. مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين (تابع)

إن الحركة في مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين خلال السنة كانت كما يلي:

	31 ديسمبر 2010			31 ديسمبر 2009		
	الإجمالي	إعادة التأمين	الصافي	الإجمالي	إعادة التأمين	الصافي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطالبات						
المطالبات التي تم الابلاغ عنها	**448,534**	**350,239**	**98,295**	493,246	399,561	93,685
المطالبات المتكبدة ولم يتم الابلاغ عنها	**44,853**	**35,024**	**9,829**	49,325	39,956	9,369
الإجمالي في 1 يناير	**493,387**	**385,263**	**108,124**	**542,571**	**439,517**	**103,054**
المطالبات التي تم تسويتها	**(838,171)**	**(369,987)**	**(468,184)**	(599,453)	(248,078)	(351,375)
الزيادة في المطلوبات	**725,324**	**229,355**	**495,969**	550,269	193,824	356,445
الإجمالي في 31 ديسمبر	**380,540**	**244,631**	**135,909**	**493,387**	**385,263**	**108,124**
المطالبات القائمة	**330,434**	**218,678**	**111,756**	448,534	350,239	98,295
المطالبات المتكبدة ولم يتم الابلاغ عنها	**50,106**	**25,953**	**24,153**	44,853	35,024	9,829
الإجمالي في 31 ديسمبر	**380,540**	**244,631**	**135,909**	**493,387**	**385,263**	**108,124**
الأقساط غير المتكبدة						
الإجمالي في 1 يناير	**625,667**	**377,668**	**247,999**	**531,720**	**349,739**	**181,981**
الزيادة خلال السنة	**717,820**	**424,851**	**292,969**	625,667	377,668	247,999
المحررة خلال السنة	**(625,667)**	**(377,668)**	**(247,999)**	(531,720)	(349,739)	(181,981)
صافي الزيادة خلال السنة	**92,153**	**47,183**	**44,970**	93,947	27,929	66,018
الإجمالي في 31 ديسمبر	**717,820**	**424,851**	**292,969**	**625,667**	**377,668**	**247,999**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

12. ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

	2010	2009
	ألف درهم	ألف درهم
الذمم المدينة التجارية	**627,045**	481,483
ناقصاً: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	**(39,837)**	(29,726)
صافي الذمم المدينة التجارية	**587,208**	451,757
الفوائد المدينة	**3,629**	1,028
أرصدة مدينة أخرى	**91,882**	76,660
	682,719	529,445

يبلغ متوسط فترة الائتمان على بيع الخدمات 120 يوماً. لا يتم تحميل فوائد على الذمم المدينة التجارية والأخرى. ويتم تكوين مخصص للذمم المدينة التجارية بعد الأخذ بالاعتبار المطالبات مستحقة الدفع إلى حاملي وثائق التأمين (يتم تكوين مخصص للمدينين بناء على صافي تعرض المجموعة).

قبل قبول أي عميل جديد، تقوم المجموعة بتقييم السمة الائتمانية المحتملة للعميل وتقوم بتحديد الحدود الائتمانية لكل عميل. عند تحديد مدى قابلية استرداد الذمم المدينة التجارية، تأخذ المجموعة بالاعتبار أي تغير في السمة الائتمانية للذمم المدينة التجارية اعتباراً من التاريخ الذي قدمت فيه التسهيلات الائتمانية بصورة مبدئية حتى تاريخ البيانات المالية.

تشتمل الذمم المدينة التجارية للمجموعة على مدينين بمبلغ 123 مليون درهم (2009: 211 مليون درهم) تجاوز موعد استحقاقها في تاريخ التقرير ولم تقم المجموعة بتكوين مخصص لها نظراً لعدم وجود تغير ملحوظ في السمة الائتمانية ولا تزال تعتبر هذه المبالغ قابلة للاسترداد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

12. ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى (تابع)

إن أعمار الذمم المدينة التجارية والمبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة مبينة أدناه:

2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
472,126	240,348
96,071	114,781
2,107	45,291
7,141	6,848
9,763	44,489
115,082	211,409
1,285	1,827
712	123
3,921	25
33,919	27,751
39,837	29,726
627,045	481,483

لم تتجاوز موعد استحقاقها

تجاوزت موعد استحقاقها ولم تتعرض لانخفاض في القيمة
121 إلى 365 يوماً
أكثر من سنة ولكن أقل من سنتين
أكثر من سنتين ولكن أقل من ثلاث سنوات
أكثر من ثلاث سنوات

إجمالي المستحق

ليس لدى المجموعة تجارب سابقة هامة لحالات التخلف عن السداد فيما يتعلق بالأرصدة المستحقة من أطراف ذات علاقة والذمم المدينة الأخرى حيث أن معظم الأطراف المقابلة تتمثل بأطراف يملكها مساهمو المجموعة.

الحركة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
29,726	29,646
10,111	80
39,837	29,726

الرصيد في بداية السنة
خسائر انخفاض القيمة المعترف بها من الذمم المدينة

الرصيد في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

13. رأس المال

2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
375,000	375,000
375,000	375,000
375,000	375,000
375,000	375,000

المصرح به:

375,000,000 سهماً عادياً بقيمة 1 درهم للسهم الواحد
(2009 - 375,000,000 سهماً عادياً بقيمة 1 درهم للسهم الواحد)

المصدر والمدفوع بالكامل:

375,000,000 سهماً عادياً بقيمة 1 درهم للسهم الواحد
(2009 - 375,000,000 سهماً عادياً بقيمة 1 درهم للسهم الواحد)

14. الاحتياطي القانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 8 لسنة 1984 (وتعديلاته) بشأن الشركات التجارية وطبقاً لبنود تأسيس المجموعة، يتم تحويل 10% من صافي الأرباح إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع حتى يصبح رصيد هذا الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 50% من رأسمال المجموعة المدفوع. لا يتم توزيع للأرباح من هذا الاحتياطي.

15. الاحتياطي العام

تتم التحويلات إلى ومن الاحتياطي القانوني وفقاً لما يراه مجلس الإدارة وبناء على موافقة الجمعية العمومية. قد يتم استخدام هذا الاحتياطي في الأغراض التي يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها مناسبة.

16. الأرباح المحتجزة

يقترح مجلس الإدارة بناء على موافقة الجمعية العمومية العادية السنوية توزيعات أرباح نقدية لسنة 2010 بمبلغ 0.35 درهم لكل سهم بنسبة 35% من القيمة الإسمية (2009: 0.25 درهم للسهم بنسبة 25% من القيمة الإسمية).

17. مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
26,220	25,615
10,261	2,127
(9,703)	(1,522)
26,778	26,220

الرصيد في بداية السنة
المبالغ المحملة على بيان الدخل الموحد
المبالغ المدفوعة خلال السنة

الرصيد في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

18. قروض من مؤسسات مالية

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
قرض من بنك أبوظبي الوطني	**36,730**	-

يحمل القرض فائدة بمعدل ثلاثة شهور ليبور زائداً هامش بنسبة 2.50% سنوياً وتستحق في أو قبل 10 نوفمبر 2011.

19. الذمم الدائنة التجارية والأخرى

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
الذمم الدائنة التجارية	**317,620**	277,975
مصروفات مستحقة الدفع	**22,415**	10,238
إيرادات مؤجلة	**4,632**	7,767
ذمم دائنة أخرى	**38,301**	29,677
	382,968	325,657

20. صافي الاستثمار والإيرادات/ (المصروفات) الأخرى

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع	**-**	(307,723)
الزيادة في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية	**(23,300)**	39,500
صافي الفائدة على الودائع والسندات المصرفية	**51,316**	63,485
إيرادات توزيعات الأرباح	**11,836**	19,867
صافي الإيرادات الايجارية	**15,912**	16,618
خسائر غير محققة من إعادة تقييم الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة	**(1,620)**	(4,397)
أرباح/(خسائر) محققة من استبعاد استثمارات متاحة للبيع واستثمارات محتفظ بها للمتاجرة	**11,323**	78,815
إيرادات أخرى	**1,163**	6,289
	66,630	(87,546)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

21. المصروفات العمومية والإدارية

تتضمن المصروفات العمومية والإدارة التكاليف التالية:

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
الرواتب والامتيازات الأخرى	**100,472**	62,242
الاستهلاك	**4,241**	3,122
دعاية	**3,124**	2,477
مصروفات إيجارية	**6,640**	9,096
قرطاسية واتصالات	**3,106**	4,856
أخرى	**28,383**	12,777
	145,966	94,570

22. ربحية السهم الأساسية والمخفضة للأسهم العادية

يتم احتساب ربحية السهم العادي من خلال تقسيم صافي الربح للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
صافي ربح السنة	**142,400**	51,949
الأسهم العادية المصدرة خلال السنة	**375,000**	375,000
ربحية السهم الأساسية والمخفضة	**0.38 درهم**	0.14 درهم

لم تقم المجموعة بإصدار أي أداة كان سيكون لها تأثير على ربحية السهم عند ممارستها.

23. الأطراف ذات العلاقة

هوية الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين وتلك الشركات التي يكون بمقدورهم السيطرة عليها أو ممارسة تأثير ملحوظ على قراراتها المالية والتشغيلية، تقوم المجموعة في سياق الأعمال الاعتيادية بمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بناءً على شروط وأحكام تحدد من قبل إدارة المجلس، تحتفظ المجموعة بأرصدة كبيرة لدى هذه الأطراف ذات العلاقة التي تنشأ من المعاملات التجارية كما يلي:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

23. الأطراف ذات العلاقة (تابع)

هوية الأطراف ذات العلاقة (تابع)

الأرصدة

إن الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة في تاريخ التقرير مبينة أدناه:

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين	كبار المساهمين	أخرى	الإجمالي	الإجمالي
	2010	2010	2010	2010	2009
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	387	121	3,315	3,823	8,045
الذمم الدائنة التجارية والأخرى	-	80	4,773	4,853	463

تشتمل الأطراف ذات العلاقة الأخرى على الشركات التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

23. الأطراف ذات العلاقة (تابع)

هوية الأطراف ذات العلاقة (تابع)

المعاملات

إن المعاملات المنفذة خلال فترة التقرير مع الأطراف ذات العلاقة مبينة أدناه:

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين	كبار المساهمين	أخرى	الإجمالي	الإجمالي
	2010	2010	2010	2010	2009
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أقساط التأمين المكتتبة	453	869	48,161	49,483	16,470
التعويضات المتكبدة	212	304	25,056	25,572	11,565

لم يتم الإعتراف بمخصص لانخفاض القيمة مقابل الذمم المدينة التجارية والأخرى المقدمة لأطراف ذات علاقة أو المطلوبات الطارئة الصادرة لصالح الأطراف ذات العلاقة خلال سنة 2010 (السنة المنتهية 31 ديسمبر 2009: لا شيء درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

23. الأطراف ذات العلاقة (تابع)

المعاملات مع موظفي الإدارة الرئيسيين

إن تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين مبينة أدناه:

	31 ديسمبر 2010 ألف درهم	31 ديسمبر 2009 ألف درهم
امتيازات قصيرة الأجل للموظفين	**14,445**	10,167
تعويضات نهاية الخدمة	**605**	323
	15,050	10,490

24. النقد وما يعادله

يمكن تسوية النقد وما يعادله في نهاية السنة كما هو مبين في بيان التدفقات النقدية بالبنود ذات الصلة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
حسابات تحت الطلب/جارية لدى بنوك في الإمارات العربية المتحدة	**1,211,976**	1,230,940
ناقصاً: ودائع ذات تواريخ استحقاق تزيد عن ثلاثة أشهر	**(1,017,233)**	(994,783)
	194,743	236,157

إن الودائع الثابتة والحسابات تحت الطلب لدى البنوك تخضع لأسعار فائدة تتراوح بين *0.25% - 5.21% (2009: 0.40% - 7.75%)* سنوياً.

25. معلومات حول القطاعات

معلومات حول القطاعات الأساسية

إن المجموعة مقسمة إلى قطاعي أعمال رئيسيين:

اكتتاب أعمال التأمين البحري – تتضمن كافة أنواع التأمينات العامة بما في ذلك الشحن البحري والجوي.

اكتتاب أعمال التأمين غير البحري – تتضمن كافة أنواع التأمين بما في ذلك الحريق والهندسة والحوادث العامة والسيارات والتأمين الصحي.

25. معلومات حول القطاعات (تابع)

معلومات حول القطاعات الأساسية (تابع)

	بحري		غير بحري		إجمالي	
	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم	**2010 ألف درهم**	2009 ألف درهم	**2010 ألف درهم**	2009 ألف درهم
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	**454,825**	402,889	**1,315,372**	1,148,652	**1,770,197**	1,551,541
ناقصاً: أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها	**(411,114)**	(382,896)	**(631,485)**	(557,150)	**(1,042,599)**	(940,046)
صافي أقساط التأمين المكتتبة	**43,711**	19,993	**683,887**	591,502	**727,598**	611,495
صافي التغير في احتياطات الأقساط غير المكتسبة	**(4,783)**	(535)	**(40,187)**	(65,483)	**(44,970)**	(66,018)
صافي أقساط التأمين المكتسبة	**38,928**	19,458	**643,700**	526,019	**682,628**	545,477
إجمالي المطالبات المدفوعة	**143,042**	48,647	**695,129**	550,806	**838,171**	599,453
ناقصاً: حصة إعادة التأمين من المطالبات المدفوعة	**(126,651)**	(39,940)	**(243,336)**	(208,138)	**(369,987)**	(248,078)
صافي المطالبات المدفوعة	**16,391**	8,707	**451,793**	342,668	**468,184**	351,375
صافي التغير في المطالبات القائمة والمتكبدة والتي لم يتم الإبلاغ عنها	**2,004**	1,499	**25,781**	3,571	**27,785**	5,070
صافي المطالبات المتكبدة	**18,395**	10,206	**477,574**	346,239	**495,969**	356,445
عمولات إعادة التأمين وإيرادات تقنية أخرى مكتسبة	**29,250**	22,369	**90,276**	64,972	**119,526**	87,341
عمولات إنتاجية ومصروفات تقنية أخرى	**(9,997)**	(4,069)	**(74,452)**	(38,239)	**(84,449)**	(42,308)
صافي إيرادات العمولات	**19,253**	18,300	**15,824**	26,733	**35,077**	45,033
صافي إيرادات التأمين	**39,786**	27,552	**181,950**	206,513	**221,736**	234,065
صافي استثمارات وإيرادات أخرى					**66,630**	(87,546)
مصروفات عمومية وإدارية					**(145,966)**	(94,570)
صافي أرباح السنة					**142,400**	51,949

لم يكن هناك معاملات بين قطاعات الأعمال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

26. الالتزامات الطارئة والارتباطات

	2010 ألف درهم	2009 ألف درهم
ضمانات مصرفية	**34,418**	35,594
خطابات اعتماد	**99**	99

تم إصدار الضمانات المصرفية وخطابات الاعتماد المذكورة أعلاه في سياق الأعمال الاعتيادية.

27. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة لتتوافق مع العرض المتبع للسنة الحالية.

مكاتب شركة أبوظبي الوطنية للتأمين (ADNIC)

المواقع

المكتب الرئيسي
المكتب الرئيسي لشركة أبوظبي الوطني للتأمين
ص.ب: 839 – أبوظبي
هاتف: 4080100 02
فاكس: 6268600 02
الرقم المجاني: 800-8040
البريد الإلكتروني: adnic@adnic.ae
الموقع الإلكتروني: www.adnic.ae

فرع العين
مدينة العين – مبنى سعادة خلف بن أحمد العتيبة
شارع الشيخ زايد (الشارع الرئيسي)
ص.ب: 1407 – العين
هاتف: 7641834 03
فاكس: 7663147 03

فروع دبي
فرع ديرة
مركز الدوحة، شارع المكتوم
ص.ب: 11236 – ديرة
هاتف: 2222223 04
فاكس: 2235672 04

فرع شارع الشيخ زايد
ص.ب: 118658
هاتف: 5154800 04
فاكس: 3306751 04

فرع الشارقة
مركز سارة للتسوق، شارع البرج
ص.ب: 3674 – الشارقة
هاتف: 5683743 06
فاكس: 5682713 06

المكاتب التابعة

مكتب أبوظبي
شرطة مرور أبوظبي – قسم فحص المركبات
هاتف: 4448611 02
فاكس: 4447872 02

مكتب المصفح
دائرة أبوظبي للنقل، مكتب تسجيل السيارات الثقيلة في
منطقة المصفح الصناعية رقم: M42
هاتف: 5511382 02
فاكس: 5511382 02

مكتب مرور السمحة
محطة أدنوك، السمحة
هاتف: 5620162 02
فاكس: 5620162 02

مكتب مدينة زايد
شرطة مرور أبوظبي– مكتب تسجيل السيارات الثقيلة
هاتف: 8841577 02
فاكس: 8841577 02

مكتب الرويس
مدينة الرويس – محطة أدنوك الرئيسية
هاتف: 8772123 02
فاكس: 8772123 02

مكتب العين
شرطة مرور العين – زاخر
هاتف: 7828666 03
فاكس: 7663147 03

مكتب مزيد
شرطة مرور أبوظبي – قسم فحص المركبات
هاتف: 7824250 03
فاكس: 7663147 03

مكتب حدود الغويفات
هاتف: 8723287 02 / 8723080 02
فاكس: 8723080 02

مكتب مدينة خليفة
مجمع الاتحاد بلازا، الطابق الأرضي، C9
هاتف: 4080547 02 / 5568048 02
فاكس: 556169 02